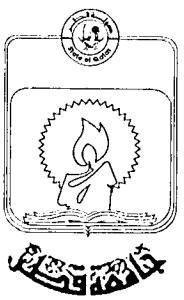

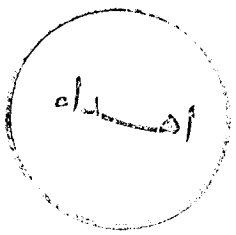

11 JUN 2003

مكتبة البنين - الدوريات

مجلة كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية

العدد الخامس والعشرون السنة الخامسة والعشرون

خريف ٢٠٠٢

العولمـــة ،

المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني :
الجمعيات التطوعية في دول مجلس التعاون الخليجي نموذجاً

د. علي أحمد الطرّاح

أستاذ مشارك - قسم الاجتماع
عميد كلية العلوم الاجتماعية
جامعـة الكويـت

العولمـــة

المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني:
الجمعيات التطوعية في دول مجلس التعاون الخليجي نموذجاً

د. علـي أحمـد الطـراح
أستاذ مشارك - قسم الاجتماع
عميد كلية العلوم الاجتماعية
جامعـة الكويـــت

ملخـص :

لقد شهد القرن العشرون سلسلة من التغيرات الاجتماعية والتطورات على صعيد التنظيم الاجتماعي والبناء الاجتماعي لنظام الدولة - الوطن، ولعل أهمها هو تطور قطاع المجتمع المدني، وبروزه، خاصة في العقود الثلاثة الأخيرة. لقد تميز المجتمع المدني بمؤسساته ومنظماته الأهلية، والخاصة، والتطوعية، واللاربحية، والتي أخذت عن كاهل الحكومة المركزية الكثير من الأعباء، وانضوت تحت نظام المنظمات غير الحكومية، والتي أصبحت موجودة في كل أو معظم دول العالم. وتؤمن هذه المنظمات غير الحكومية، والتي أصبحت موجودة في كل أو معظم دول العالم. وتؤمن هذه المنظمات الآليات الفعّالة لإشراك المواطنين والجماعات ضمن منظمات تساهم في تنظيم المجتمع، وتوحيد النشاطات الإنسانية للنفع العام، كما تساهم في الضغط على مراكز صنعالقرار، بل وتشارك في صنعه وتنفيذه.

تهدف هذه الدراسية إلى الإلمام بوضع المجتمع المدني المحلي والعالمي، ووضع منظماته المدنية - وهي منظمات غير حكومية، والتطوعية منها - وتفاعلها مع عناصر المجتمع المدني في ظل العولمة وانعكاساتها على صعيد الدولة - الوطن وعلى المجتمع المدني

ومنظماته. كما تدريس ميكانزمات التفاعل ما بين المنظمات غير الحكومية والحكومات. وتركز في القسم الثاني على واقع وآفاق الإسهامات الاجتماعية والاقتصادية للجمعيات واللجان الأهلية، وذلك من خلال دراسة وضع الجمعيات التطوعية في دول مجلس التعاون الخليجي؛ دراسة تحليلة إحصائية للتعرف على أوضاعها وتقييم أهدافها واختصاصاتها وأنشطتها في كل بلد على حدة، ثم على صعيدها مجتمعة. ودراسة ما أسهمت به حتى الآن وما يتوقع منها في المستقبل. ورصد وتحليل نتائج العولمة وأثيراتها على مؤسسات العمل الاجتماعي والأهلي في دول مجلس التعاون الخليجي. ومن ثم تحديد أهم العوائق التي تواجه تلك الجمعيات التطوعية، وسبل معالجتها، والآفاق المستقبيلة والتوجهات في ظل العولمة ونتائجها المباشرة على السياسات والقرارات المتخذة في دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك من أجل رسم معالم سياسة خليجية مقترحة في مجال العمل الاجتماعي التطوعي.

Globalization

Nongovernmental Organizations and Civil Society

A study of the voluntary organizations in the GCC countries

Dr. Ali Ahmad Al-Tarrah

Associate Professore - Department of Sociology

Dean, Faculty of Social Sciences
University of Kuwait

Abstract

The twentieh Century has been a time of immense social innovation. Paradoxically, however, one of the social innovations for which the twentieth century may deserve to be best known is the civil society sector. The plethora of private, nonprofit, voluntary and nongovernmental organizations that have emerged in recent decades in virtually, every corner of the world to provide vehicles through which citizens can exercise individual initiative in the private pursuit of public purposes.

This study examines the growing importance of civil society organizations such as non-government and non-profit voluntary organizations, and the effects of globalization on the functions and roles of these organizations. With special emphasis and analysis on the civil society and voluntary organizations of countries of the

Gulf Cooperation Council.

The purpose of this study is to bring into better focus conceptually as well as empirically the current situation of the civil society organizations of the G.C.C. countries, and in particular the voluntary ones.

In order to do so, this study will emphasize the impact of globalization on the functions of the private sector and voluntary organizations in G.C.C. countries. Followed by an assessment of the contributions made by those voluntary organizations to the welfare of their societies. Concluded by a suggested frame work for a better civil society organizations.

المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني

تلعب المنظمات غير الحكومية دوراً هاماً في المجتمع المدني من حيث حرية التحرك الاجتماعي للأفراد والجماعات، وحرية التعبير عن تطلعاتهم الفكرية، والمشاركة الاجتماعية والسياسية، وحرية المبادرة، وطريقة المساهمة في تنمية المجتمع. (Snavely and Desai, 2001).

ولابد لنا أولاً من تعريف المجتمع المدني الذي هو عبارة عن مجال من التفاعلات الاجتماعية والعلاقات ما بين الدولة والاقتصاد. يتألف هذا المجال من مجالات تابعة وأهمها المجال الحميمي (خاصة العائلة). ومجال الجمعيات غير الحكومية (خاصة الجمعيات التطوعية). ومجال الحركات الاجتماعية، وأشكال من العلاقات الإدارية والعامة. (Salamon & Anheier, 1997 ، وانظر أيضاً: Hall, 1995).

وتساهم المنظمات غير الحكومية في توسيع وتنظيم العلاقة القائمة ما بين الاقتصاد والدولة عن طريق تأمين ميكانزمات قيام المنظمات (Boris & Steuerle, 1999) أو تقنية تشكيل المنظمات الأهلية والتطوعية والتي يجتمع الناس من خلالها لتوحيد طاقاتهم وتكامل نشاطاتهم، لتحقيق أهداف المجتمع المحلي المتواجدين فيه، وللقيام بنشاطات لصالح المجتمع العام من خيرية، وصحية، وترفيهية، ورياضية، ومهنية، وغيرها. (Cohen & Arato, 1992:ix).

وهذا هو المجال الحيوي للمنظمات غير الحكومية والتي تنتج الخدمات، وتساهم أحياناً بإنتاج بعض السلع في جو لا تجاري ولا ربحي. (Jordan & Tuijl, 2000; Lohman, 1989).

لذلك فإن المنظمات غير الحكومية يُنظر إليها وكأنها أبنية اجتماعية وسطية، تقف ما بين الأفراد، والسوق، والإدارة الحكومية. (Berger & Neuhaus, 1990).

وتؤمِّن المنظمات غير الحكومية بيئة منظمة للعمل الإنساني غير الربحي، يعمل فيها الناس باختيارهم الخاص، وأحياناً متطوعين، وبإرادتهم وليس تحت ضغط أي إدارة حكومية، أو ضغط السوق. ويؤمنون الخدمات، والتدريب، والخبرات، ضمن استراتيجية عمل تلقائي، تطوعي، ذاتي التنظيم. (Sanvely & Desai, 2001)

ويجب التمييز ما بين المنظمات والجمعيات التطوعية، ومنظمات القطاع الخاص، ومنظمات القطاع العام أو الحكومية، ولو قامت بالمهام ذاتها وتشابهت بل وتطابقت في أهدافها ووسائلها. فالمنظمات والجمعيات التطوعية غالباً ما تركِّز على القيم الإنسانية، ومنها قيم الإثرة، والتطوع، والعمل بلا مقابل، والالتزام التطوعي أكثر من التركيز على الدوافع المادية والحوافز المالية. وهذا يستدعي تنظيماً إدارياً يختلف عن المنظمات الأخرى، ويستتبع سلطات، وتوزيع للأدوار تتمايز به عن غيرها من المنظمات غير الحكومة. (Richmond & Hyatt, 1995; Fogarty, 1993; Leat, 1988)

كما أنه من الصعوبة التعميم في ما يتعلق بأنواع المنظمات غير الحكومية التطوعية، لتنوعها وتعددها واختلافاتها بالأهداف والوسائل والمواضيع والاهتمامات وحجمها وتقديماتها. ذلك أن المنظمات غير الحكومية تُركِّز على عدد كبير من الاهتمامات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والإنسانية على أنواعها. فمنها من يتوزع نشاطها محلياً، ومنها من يتوسع خارج الحدود القومية، ومنها من يكون عالمياً. وتختلف تركيبتها الإدارية وتوزُّع السلطات فيها، وكيفية اتخاذ القرارات، وتنفيذ المهام. وتختلف درجة ولائها سواء للمنظمات المحلية، والإدارات الرسمية، أو للمنظمات الإقليمية والعالمية ومدى علاقتها معهم. وبالتالي، تختلف كل منظمة غير حكومية عن الأخرى بتركيبتها الفكرية،

والعقائدية، وميولها، وفلسفتها السياسية. (Dartington, 1998) وانظر أيضاً (Held, 1991; 1995)

ومن هذه المنظمات ما يُدار بعدد ضئيل من الموظين يشاركهم العدد الأكبر من المتطوعين. ومنهم ما يُدار بعدد كبير من الاختصاصيين والموظفين المدربين. لذلك فمن هذه المنظمات التطوعية ما هو صغير في اهتماماته واختصاصاته وموظفيه، ومنها ما هو كبير ومنظم تنظيماً عالياً وعالمياً. (Elkington & Fennell, 1998: 48)

أهمية المنظمات غير الحكومية، وعلاقتها بالمجتمع المحلي والدولي

يتكون المجتمع الدولي اليوم من حكومات، وشركات عابرة للقارات، ومجتمع مدني يتألف من منظمات غير حكومية على أنواعها. (Grzybowski, 2000:35)

ولقد ازداد في السنوات الأخيرة اهتمام الباحثين والدارسين والناشطين الاجتماعيين بظاهرة تنامي المنظمات غير الحكومية، ومنها التطوعية، التي تقدم العون للجماعات المحلية في البلدان النامية وغيرها. وتكمن أهمية المنظمات غير الحكومية المحلية بالمقارنة مع المؤسسات الأخرى المُساعِدة، كالإدارات والمصالح الحكومية، ومنظمات العون، والمُساعَدات الدولية، أنها تلتزم التزاماً مخلصاً بقضايا مجتمعها، وتعرف أكثر من غيرها ما يحتاجه من عون وتقديمات، وتعرف يضاً مكامن الخلل، وكيفية معالجته، وتستجيب بشكل متكامل مع غيرها من المنظمات السائدة فيه وتلتزم بالقوانين المرعية الإجراء (Ewig, 1999)

وتسعى المنظمات غير الحكومية لأن تصل إلى كافة شرائح المجتمع المدني وطبقاته. كما تسعى إلى تحريكه، وتثقيفه، وإيصال الرسائل الضمنية والعلنية إلى كافة قطاعاته وحثّه على التغيير، وتقديم الاقتراحات لحلول تهم المجتمع، وإقناع فئات اجتماعية مختلفة

بتقديم الدعم للمحتاجين عن طريق التوسط لدى الهيئات السياسية والحكومية، وخاصة تلك الفئات المُستبعدة عن مراكز اتخاذ القرارات. وتركّز تلك المنظمات غير الحكومية على العدالة الاجتماعية، والتوزيع العادل للثروة، واحترام البيئة، ومحاربة العوز والفاقة، والاستبعاد والعزل الاجتماعي.(Mato, 1996a; 1996b; 1997b)

لذلك، فإن دور المنظمات غير الحكومية والتطوعية منها كبير، مع العلم أن تلك المنظمات تعتبر صغيرة إذا ما قورنت بالمنظمات العالمية والشركات العابرة للقارات. والدور الكبير هذا نابع من أنها لا تحصر نفسها في مجتمع محلي فقط بل تسعى لتتنامى مع مثيلاتها إقليمياً ودولياً - أو هكذا يجب أن تسعى - خاصة في جو الانفتاح العالمي الذي نشهده، ولاتحصر نفسها أيضاً في قضية محلية أو حتى حكومية واحدة. (Gill, 1995a; 1995b)

وتكمن قوتها في أنها تنادي بقضايا إنسانية عالمية تخص الطبقات السكانية المختلفة حول العالم. وبذلك تربط اهتمامات السكان المحليين في مجتمع ما، بآخرين في مجتمع آخر، حتى تصل إلى مخاطبة الطبقات المختلفة حول العالم. رابطة المحلي بالعالمي، والخاص بالعام.

حتى أن اهتمامات حي أو شارع أو قرية نائية قد تصبح مشكلة إنسانية عالمية؛ كحقوق الإنسان، وحماية البيئة، والأزمات الاجتماعية، ومعالجة الفقر، والعزل السياسي والاقتصادي، مع أن معالجتها تكون محلية إلا أن المنظور الذي يتعامل به هو عالمي. وتركّز على نوعية المبادئ والقيم التي تدافع عنها تروّج لها. (Grzybowski, 2000:35) وانظر أيضاً (Salamon & Anheier, 1996)

لذلك، فإن الطرفين، المجتمع والمنظمات غير الحكومية، يشكلان علاقة ميكانزمية، بحيث يتأثر كل منهما بالآخر، مع محاولة المنظمات غير الحكومية إحداث تغيير اجتماعي

واقتصادي عبر القضايا الإنسانية التي تضطلع بها كما ذكرنا. وهذا ما يجعل قطاعات من المجتمع المحلي تعتمد، وبشكل كلي أحياناً، على التقديمات التي يقدمها بعض هذه المنظمات. وهذا مما يعيق أحياناً تطور تلك المجموعات المستفيدة ويؤخر تحررها. وأن المجتمعات المحلية الفقيرة قد تستفيد من المساعدات الممنوحة لها، ولكن اعتمادها على تلك المساعدات يوجد لديها حالة من التبعية تُوصف بأنها غير منتجة اقتصادياً واجتماعياً. (Ramirez, 1990: 133)

فالمسألة المطروحة في علاقة المنظمات غير الحكومية والتطوعية منها بكافة قطاعات الشعب المختلفة هو كيف يمكن إعانة المجتمعات المحلية المحرومة، وتقديمالعون والمساعدة والتدريب اللازمين لتطويرها وتنميتها مع المحافظة على طاقتها في الإدارة الذاتية واستقلالية الشخصية الاجتماعية. والجواب يفرض نفسه وهو إقامة علاقة من التعاون المثمر والبنّاء بين المنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية، بحيث تستجيب الأولى لمتطلبات الثانية، مع المحافظة على مستوي عالي الاستقلالية لدى الثانية، وأدنى تدخل من الأولى. (Taylor & Burt, 2001; Silberberg, 1998)

المنظمات غير الحكومية والعولمة

كثير من يرى أن العولمة هي نظام عالمي يعتمد على تكنولوجيا المعلومات، وشبكات الاتصال العالمية، والذي أدّى إلى تكثيف العلاقات والاتصالات ما بين الأمم والقوميات والدول. إلا أن هذا وجه واحد من وجوه العولمة، ويغفل ما أحدثته وتحدثه العولمة من التناغم الأيديولوجي والانسجام بين القوميات والدول، وما تساهم به من الانحدار السريع لدولة الخدمات، والدولة - الوطن التي تشهد مراحل اندحارها، وقيام المنظمات غير الحكومية المحلية والإقليمية والعالمية وازدهارها خاصة في العقد الأخير من القرن العشرين.

فالعولمة تعني أيضاً نظاماً اقتصادياً عالمياً مع مبادئ واضحة تحكم السلوكيات والممارسات والأحكام في التجارة، والمال، والضرائب، والاستثمار، وحقوق الملكية الفكرية، وتحويل الأموال وانتقالها، وحرية انتقال الأفراد، والسلع، والمواد. كذلك حرية انتقال الحركات الفكرية والاجتماعية والأيدولوجية عبر الحدود القومية. وحرية تشكيل الجمعيات والمنظمات الخاصة والأهلية والتطوعية. كل هذا يُصاغ ضمن مبادئ الليبرالية الحديثة، مع أدنى تدخل من قبل الدولة - الوطن وقوانينها وسلطاتها. (Salamon, 1995) وانظر أيضاً : (Mengisteab, 2000).

إن أول دور للمنظمات غير الحكومية هو التمهيد لنشوء المجتمع المدني المحلي وهذا بدوره يكون الخطوة الأولى نحو جعل العولمة حالة أكثر ديمقراطية. ذلك أن المنظمات غير الحكومية ليست وليدة البارحة، ولكن ازدياد الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسكانية والإنسانية بوجه عام، والتي تضاعفت في العقود الثلاثة الماضية، في عالم شهد الانفتاح العالمي على بعضه الآخر، متأثراً بالجو الليبرالي الحديث، ومتمكناً من تكنولوجيا سهّلت انتقال الأفكار والحركات الاجتماعية والفكرية، والموجات التحررية والتغييرية، أدّى ذلك إلى أن تتضاعف وتتشعب ضمن هيئات واضحة، وظاهرة، ومؤثرة، ومنظّمة وغير حكومية. (Grzybowski, 2000:35) .

ولا نستطيع فصل العولمة كظاهرة عن انتشار وتوسع المنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الأهلية والتطوعية (Strange, 1995;1996) . فهذه المنظمات الأهلية والتطوعية أصبحت في العالم منظمة تنظيماً جيداً، وممولة تمويلاً مدروساً، وأصبحت قوة فعّالة جديدة على المسرح العالمي (Mengisteab, 2000) . ولقد استَغَلّت تلك المنظمات غير الربحية والتطوعية وغير الحكومية الفجوة القائمة ما بين عجز الحكومات المتقلّصة شيئاً فشيئا عن احتواء أثر التغيير العالمي على المواطن العادي[1] ، وحاجات المواطنين الحياتية المتزايدة، وأثر المنظمات العالمية والشركات المتعددة الجنسيات، والتي راحت تموّل

تلك المنظمات غير الحكومية والأهلية لتحقيق التنمية المحلية وتقديم الخدمات الإنسانية والاجتماعية المختلفة. مشكّلين بذلك تَجمّع قوى فعّالة من المنظمات والجمعيات الأهلية والتطوعية تحت مظلة عالمية من المنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات والمتخطية للحدود القومية. ومشكّلين تحالفات مع اتحادات عالمية. ولقد استُثمر الإنترنت استثماراً ذكياً لبناء تحالف عالمي ضخم (Anderson, 1992: 13; Robertson, 1995:30)، وللتنسيق فيما بينهم في عواصم مختلفة عبد دول العالم. وفي حين كانت الحكومات والسلطات العليا تردد عبارات عقيمة حول الأسواق الحرة والمفتوحة، كانت المنظمات غير الحكومية تخاطب هموم الطبقات السكانية المحلية والملحّة حول العالم، وتؤلّف فيما بينهم، وتعالج مشاكلهم الإنسانية والحياتية (McGrew, 1997:8). ويخطط بعض المنظمات غير الحكومية ضمن استراتيجيات الإعلام المقروءة والمرئية والمسموعة. وواضح أن تلك المنظمات تنمو بشكل لافت وقوي؛ حتى أن بعضها استطاع أن يُغيّر في سياسة بعض الشركات المتعددة الجنسيات والمتخطية للحدود القومية، مثل (Nike) عن طريق جعلها تهتم بالحقوق الإنسانية للعاملين لديها عبر الحدود، و(Nosanto) وذلك بمراقبة منتجاتها المهندسة جينياً، و(Royal Dutch Shell) حول قضايا البيئة [٢].

وهنا لا بد من تساؤل حول دور المنظمات غيرالحكومية بالنسبة للعوامل الأساسية في إجراءات العولمة. فاللاعبون الأساسيون في إجراءات العولمة هم الحكومات أي السياسة، والسوق أي الاقتصاد، وهم يشكلون العمود الفقري للنظم المنتجة والبناء الاجتماعي للمجتمعات الحديثة. (Appadurai, 1996; Sassen, 1998) وتقوم المنظمات غير الحكومية بدور التغيير والتدخل في سلطة قرارات الفئات السياسية والاقتصادية، وهي التي تمثل المجتمع المدني. وبتضافر قوى المنظمات غير الحكومية عبر الدول المختلفة، يتم تشكيل المجتمع المدني العالمي، وهو ما تسهّل القيام به إجراءات العولمة المختلفة، وأساليب الديمقراطية منهجاً، وعن طريق طرح المواضيع الإنسانية وإثارتها عالمياً بالوسائط الإعلامية

والإلكترونية، تسويقاً لمفهوم المواطنية العالمية (World citizenship) . وأهمية تلك المنظمات غير الحكومية أنها تتبنى طروحات المواطنين العاديين واحتياجاتهم وتقوم بالعمل عليها محلياً وعالمياً. ولذلك فإن تلك الجمعيات مبنية على أولويات أساسية وهي دعم الفئات الاجتماعية - الاقتصادية المحتاجة والمهمشة أو الفرعية والمعزولة، أو ذات القضية الإنسانية، أو أي شيء يخدم المجتمع المدني والحركات الاجتماعية النشطة فيه. ولتحقي غاياتها تتوسل تلك المنظمات بناء التحالفات المحلية والإقليمية والدولية، وعقد المؤتمرات واللقاءات الدورية، وبناء شبكات الاتصال المتخطية للحدود القومية. وترتبط تلك المنظمات غير الحكومية ببعضها الآخر المحلية بالعالمية وتشترك بتبادل المعلومات والخبرات، وتكوين بنوك معلومات هائلة عن مجتمعاتها المحلية والعالمية. (Grzbowski, 2000:35).

عمل المنظمات غير الحكومية ونشاطاتها وتطورها

إن هذا الدور المتنامي للمنظمات غير الحكومية وانتشارها الواسع، بدأ عملياً قبل ثلاثين سنة تقريباً، كما أشرنا، وذلك استجابة للأزمات المضاعفة، والناشئة عن الفقر، والعوز، وازدياد السكان، واستغلال البيئة والإساءة إليها، وازدياد الهجرة الداخلية إلى مراكز المدن الكبيرة وأماكن العمل، والخارجية إلى حيث فرص العيش والعمل، إضافة إلى تخريب التعايش الطبيعي ما بين البيئة والإنسان. لذلك قامت تلك المنظمات غير الحكومية وغيرها من الحركات الاجتماعية والإنسانية انطلاقاً من تلك المواضيع، ووضعت في صميم أولوياتها معالجتها، ووضع الحلول المناسبة لها، كل منظمة حسب اختصاصها، ودفعت بحكوماتها لمجاراتها في هذا المضمار. (Fisher, 2000)

وتمارس المنظمات غير الحكومية اليوم دوراً هاماً على صعيد العالم لم يُعرف له مثيل. فخلال العقود الثلاثة الماضية تضاعف أربع مرات عدد المنظمات غير الحكومية العالمية. في الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً، ازداد عدد تلك المنظمات بنسبة ٧٠٪ ليصل إلى مليوني منظمة. وفي روسيا هناك ما يُقارب ٦٥،٠٠٠ منظمة نشأت بُعيد سقوط الاتحاد

السوفيتي. وفيالهند هناك أكثر من مليون منظمة غير ربحية وتطوعية مسجلة. وأكثي من مئتي ألف منظمة غير حكومية في السويد. وأكثر من ٢١٠ر٠٠٠ منظمة غير حكومية في البرازيل. (Salamon 1999:336)

وكان هناك حوالي ٧٠ر٠٠٠ منظمة تطوعية مسجلة في وسط وشرقي منطقة أوروبا عام ١٩٩٤ (les, 1994) . أما في أفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية فهناك أكثر من ٥٠ر٠٠٠ منظمة محلية (Grassroot Organization) ومنظمة غير حكومية (Chalton & May, 1995:237) . وفي كينيا ينشأ كل سنة ما لا يقل عن ٢٤٠ منظمة غير حكومية. (Wood, 2000)

وفي عام ١٩٩٥، كان هناك ما يُقارب ٢٠ر٠٠٠ منظمة في ثلاثة بلدان على الأقل، بالإضافة إلى ٥ر٠٠٠ منظمة غير حكومية شمالية عالمية مقرها في بلد متطور واحد. والتطور الدراماتيكي لتلك المنظمات كان تكاثرها في دول الجنوب. فمنذ حوالي الثلاثين سنة، استفاد الكثير من الشباب المثقف من المنح والمساعدات المقدمة من الأمم المتحدة لإنشاء منظمات وجمعيات غير حكومية، لتحقيق ما يصبون إليه من تطور وتنمية على الأصعدة الإنسانية والاجتماعية والسكانية والاقتصادية والبيئية. ومع أن بعضهم أنشأ منظمات مشابهة للمنظمات العمالية بل ورديف لها، إلا أن أغلبهم استفاد من تلك المساعدات لتحقيق برامج خاصة بمجتمعاتهم، وتحسين أنفسهم دولياً ضد القمع السياسي المحلي. وترافق نشوء تلك المنظمات المحلية بالتعاون مع المنظمات العالمية. ومع أن بعضها جديد وخاصة الجمعيات النسائية، إلا أن الآخر نشأ من تنظيمات محلية قديمة وتقليدية، خاصة تلك المتعلقة بالتقديمات الخيرية والمساعدات العينية والمالية عن طريق الوساطة ما بين الغني والفقير. وهناك الآلاف من تلك المنظمات غير الحكومية والمنتشرة في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية. (Fisher, 2000)

ومع أن تلك المنظمات قد تضاعفت أربع مرات منذ العام ١٩٧٠، إلا أن تقديماتهم في مجالات الإغاثة والتنمية لا تزال ضعيفة، نسبياً، نظراً للإقبال المتزايد على خدماتها، ولازدياد الحالات الطارئة الإنسانية وتعقيداتها. ففي العام ١٩٩٥ فقط، قدّمت تلك المنظمات ما مجموعه ١٠ بلايين دولار أميركي من أصل ٦٠ بليون دولار أميركي مساعدات عبر البحار المصروفة للتنمية[٣].

والملفت للنظر أن تلك المنظمات تؤتَمن على مبالغ كبيرة من المال يتم توزيعها إنسانياً واجتماعياً وصحياً وتربوياً، فحسب معلومات الصليب الزحمر (Red Cross) ، فإن حجم ما توزعه تلك المنظمات يفوق ما يقوم به البنك الدولي (World Bank)[٤]. (Wood, 2000)

ونظراً لهذه الأهمية المتزايدة للمنظمات غير الحكومية والنتائج المثمرة التي تحققها، فإن دورها على المسرح العالمي يزداد أهمية؛ فالحكومات أصبحت تعتمد عليها بشكلأكبر من ذي قبل، خاصة في نشاطاتها المتزايدة والتي كانت ملقاة في السابق على عاتق الدولة. ذلك أن تلك المنظمات تستطيع التحرك بسهولة ويسر، متخطية البيروقراطيات التقليدية، وبدون الرجوع إلى الهرميات الإدارية وتعقيداتها. فتستطيع توزيع المساعدات الإنسانية مثلاً، لأي جماعة وفي أي موقع بسهولة وحرية. والمعلومات التي تقدمها تلك المنظمات لا تُقدَّر بثمن. فعلى سبيل المثال، منظمة العفو الدولية (Anmesty Interational) والتي تعمل في ١٦٢ دولة مختلفة، تملك معلومات عن تلك الدول، وهي جاهزة لإيصالها لمن يطلبها، وهذه المعلومات غير متوافرة في مكان آخر. انظر مثلاً : (Wood, 2000; Gill, 1995a; 1995b)

وأصبحت هذه المنظمات تلعب أدواراً بارزة على صعيد الرأي العام العالمي، وتؤثر على منظمات عالمية رسمية، وأصبح لهم أدوار ونشاطات وبرامج في معظم الاجتماعات

والمؤتمرات العلامية بدءً ببروتوكول مونتريال عام ١٩٨٧ المتعلق بثقب الأوزون (Montreal Protocol Regulating Ozone Emission) ، ومؤتمرات البيئة عام ١٩٩٢، إلى مؤتمر القاهرة السكاني عام ١٩٩٤ (Cairo Population Conference)، إلى مؤتمر المرأة في بيجينغ عام ١٩٩٥. لمزيد من التفاصيل انظر: (Hochsteler, Clark & Friedman, 2000). فلقد ساهمت تلك المنظمات في وضع مواضيع تتعلق بالبيئة والسكان والمرأة ضمن الاهتمامات العالمية الأكثر إلحاحاً. (Boris & Steuerle, 1999; Cohen & Arato, 1992; Gibson & Hanson, 1996, Ndegwa, 1996; Putnam, 1995; Uvin, 1995; Wang, 1996)

ومع تراجع النظم التسلطية والتوتاليتارية، ظهرت أنواع جديدة من المنظمات غير الحكومية والأهلية تركّز على الممارسات الديمقراطية، والرأي العام، وسن الاقتراع، وحقوق الاقتراع للجنسين، ومراقبة الانتخابات، وحتى إيصال أتباعها إلى سدة السلطة الحكومية والتشريعية. والكثير منها رغم أهدافه ونشاطاته الإنسانية ينادي بالتغيير السياسي بدءاً من الاحتكام إلى الشارع، وصولاً إلى أعلى السلطات المحلية، بل والاستنجاد أحياناً بسلطات خارجية [٥]. بالإضافة إلى الحركات والموجات الاجتماعية الجديدة المعارضة، والتي تتنامى عبر الإنترنت، فهي كثيرة ولا حصر لها. وهذا كله يؤثر على ظواهر المجتمع المدني ويجعله شديد الحراك وبالغ التعقيد ويربط المحلي بالعالمي بسرعة متناهية ويجعله سريع التغيير. لذلك فإن المجتمع المدني المحلي، والعالمي عبارة عن مجموعة كبيرة من المنظمات غير الحكومية المحلية والعالمية التي ينضوي تحت لوائها، ويستفيد من خدماتها سكان الأرض، يتفاعلون بناءً على أهدافها ونشاطاتها، مما يجعل من أثر تلك المنظمات المستقبلي بالغاً ومؤثراً وحاكماً. (Fisher, 2000; 1992; Caroll, 1992; Mayo, 1997; Fogarty, 1993; Taylor, Longan & Hoggett, 1995)

ولقد شجعت الأمم المتحدة قيام المنظمات غير الحكومية حول العالم، وذلك في جهودها الرامية إلى معالجة المشاكل العالمية. وساهمت بتمويلها ودعمها مادياً وإنسانياً وحتى سياسياً، وساعدت على ربطها ببعضها الآخر، وأن ترتبط بها جميعاً وتهيمن عليها ضمن شبكة من تقنيات المعلومات ووسائطها. وساهمت تلك المنظمات بتنفيذ مشاريع الأمم المتحدة وبرامجها، ومنها على سبيل المثال تطبيق شرعة الأمم المتحدة حول حقوق الطفل. وكانت البيئة العالمية موضوعاً شُغِلَ عليه بشكل منظم حول العالم بتنسيق جيد ما بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. ولذلك فإن تلك المنظمات تُشكل اليد الطولى للأمم المتحدة في تنفيذ سياستها للتغيير في دول العالم المختلفة. (Annan, 2000; Speech)

ومع أن تلك المنظمات تلتزم بالقوانين المرعية الإجراء في مجتمعاتها وبلدانها، إلا أن الأمم المتحدة تعتمد سياسة الأبواب المفتوحة مباشرة بينها وبين تلك المنظمات. وأن شبكات الاتصال التي تجمع ما بين المنظمات غير الحكومية والمجتمع الأهلي المحلي والعالمي هو ما استفادت منه تلك المنظمات من ظواهر العولمة. (Held, 1995; Terborn, 1995, 1999)

التفاعل بين المنظمات غير الحكومية والحكومات

لقد ساهمت منظمات المجتمع المدني في تغيير أنماط العلاقات السائدة بين الدولة والمجتمع، وقامت المنظمات غير الحكومية بدور كبير في وضع الحدود لسلطة الدولة (Ndegwa, 2000) . وبسبب تنامي دور القطاع غير الحكومي واللاربحي وارتباطه بسياسة التنمية، أصبح شريكاً فعّالاً للحكومة ولسلطات الدولة. (Gidron, Kramer &. Salmon, 1992)

إلاأنه لا توجد دراسات كافية حتى الآن حول كيفية مساهمة المنظمات المدنية في رسم حدود سلطة الدولة، والأخذ على عاتقها بعض الصلاحيات منها. كما أنه لا توجد دراسات

حول العوامل التي ساعدت المنظمات المدنية على الاستقلال بجزء من سلطة الدولة وخدماتها وكيف تمت هذه الشراكة، وكيف وافقت الدولة، بل كيف تم تشريع هذا من قِبَل الدولة ضمن نظم وقوانين.

هناك اهتمام عالمي ونزعة جدية نحو تقوية المنظمات والمؤسسات المدنية المحلية والإقليمية والعالمية، وإنمائها وإعطائها أدواراً مؤثرة على مراكز اتخاذ القرارات. أما دور الحكومات، فيُعاد النظر فيه وتحديده، كجزء من إجراءات تطبيق الديمقراطية، وكطريقة لسحب بعض الأعباء والمهمات عنها، وإراحتها من مشاكلها البيروقراطية. (Gibson & Hanson, 1996; Coulson, 1995) . وفي المقابل، أعطيت المنظمات الأهلية المدنية أدواراً أكبر في صنع السياسات واتخاذ القرارات، وحرية الاستثمارات، وشمل نفوذها المدن والقرى والأحياء. (Fabian & Straussman, 1994; Daves, 1997; Morris 1992; Slater, 1997; Wang, 1997; Wieslaw & Taebel, 1994)

ولقد تضافرت ظواهر عديدة في تقوية المنظمات غير الحكومية المحلية، وتفضيل الجمعيات الخيرية العالمية والمنظمات العالمية والشركات العابرة لحدود القارات، التعامل مع المنظمات غير الحكومية المحلية، والممثلة لفئاتها الشعبية والسكانية الأصلية (Indigenous NGOs) . يضاف إلى ذلك إنهيار النظام الشيوعي وما يعنيه من تسلط كلي للدولة على المجتمع وإداراته، كل هذا ساهم في تقوية قطاع المنظمات الأهلية.

ولكن يجب الإشارة إلى أن نسبة اللامركزية الحكومية وعمقها، وتشكّل قطاع المنظمات غير الحكومية لا يحدث بشكل متشابه بين الدول، وأن درجة التعاون الإيجابي ما بين القطاعين الحكومي والخاص ليست دائماً حتمية. إذ أن هناك الكثير من العوامل التي لم تؤد باللامركزية الحكومية إلى أن تلعب دورها بنجاح في القطاع غير الحكومي؛ فاستمرار السياسات الشخصية ذات المصالح الخاصة، وعدم اعتماد برامج تطويرية متكافئة

للمناطق الفرعية والنائية، يؤدي إلى وجود توتر في العلاقات مع الجماعات المحلية المختلفة . (Nickson, 1995; Evans, 1996)

تجد المنظمات غير الحكومية أحياناً صعوبة في التعامل مع الحكومات. فالمنظمات أحياناً لا تملك الطاقة أو الرغبة في العمل مع الحكومات، إذ أن برامج الحكومة ونشاطاتها قد تختلف عن تلك عند المنظمات غير الحكومية، أو حتى أحياناً لا تأتلف معها. وأحياناً يحدث التضارب فيما بينهما أكثر من التعاون. فخوفاً من القمع الحكومي تتحاشى بعض المنظمات غير الحكومية الظهور في مظهر تحدي للحكومة، وتحاول إبقاء مسافة معينة بينها وبين الحكومة تجنباً لأي صراع محتمل (Ndegwa, 1996) . يضاف إلى هذا، كما أشرنا سابقاً، إلى أن المنظمات التمويلية العالمية تجد الثقة في المنظمات غير الحكومية لتمويل برامجها، في حين أنها تشكك في مصداقية الحكومة، وكفاءة استثمارها للأموال المقدمة لها لتحقيق برامجها، مما يزيد الفجوة ما بين الحكومة والمنظمات المحلية الخاصة. (Uvin, 1995; Boris & Streuele, 1999; Brautigam, 1997; Evans, 1996; Fisher, 1998; Gibson & Hanson, 1996)

إلا أن هناك العديد من الفرص والمناسبات للتعاون ما بين القطاع الأهلي والحكومات، وذلك بازدياد الانفتاح والتنسيق فيما بينهم، وتوسيع قدراتهم وطاقاتهم. فالحكومة المركزية تعمل بالتناغم مع الإدارات الفرعية لتأمين الأموال اللازمة للمنظمات التطوعية للقيام بأعمال اجتماعية، وللعب دور هام في تسيير الأعمال الإدارية للخدمات العامة، وذلك من خلال الممولين والمتطوعين والواهبين (Salamon, 1997) . ويمكن الاستفادة من تجارب الولايات المتحدة الأمريكية في هذا المضمار (Boris & Steuerle, 1999) . وألمانيا (Salamon & Anheier, 1998) . والبرازيل (Hall, 1992) . ورومانيا (Kovacs, 1998) .

وكلما تقوّت العلاقة ما بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية، وكلما تحققت إنجازات على الصعيد الوطني معاً، كلما كان ذلك أدعى إلى تحديد متى وكيف يخططان لمشاريع حياتية وخدماتية وإنسانية معاً.

ولابد من الإشارة إلى أن الحكومة المركزية والمنظمات الأهلية تلعب دوراً هاماً في إنتاج الرأسمال الاجتماعي (Social Capital) [٦] انظر: (Putnam, 1993; 1995) ذلك أن كلاً من القطاعين لديه الطاقة الكامنة لبناء الروابط الاجتماعية، وإحداث الثقة والأمان، وبلورة الهوية الوطنية من خلال ميكانزمات متعددة. فالمنظمات اللاربحية تؤمن قطاعاً بديلاً للخدمات وهي ما يحتاجه المجتمع المدني بصورة مباشرة وعاجلة. في حين يؤمن القطاعا لحكومي ما يحتاجه المواطن من أمن واطمئنان وانتماء ومواطنية. (Lane, Passey & Saxon-Harrold, 1994)

ولكن، يحدث أحياناً نوع من التوترات في العلاقة ما بين المنظمات اللاربحية والتطوعية منها وبعض الفئات الاجتماعية-الاقتصادية والحكومة. تسعى الحكومة لحل تلك الاضرابات والتوترات عن طريق الاقتراع والتصويت والتمثيل، في حين تتدخل المنظمات اللاربحية عن طريق الحركات الاجتماعية، وجماعات الضغط والناشطين الاجتماعيين. (Salamon, 1993)

يؤمن القطاعان الحكومي والخاص ناتجاً اقتصادياً من خلال ما يؤديانه من خدمات في المجتمع، عن طريق التوظيف مثلاً، وعن طريق نشاطات المؤسسات التابعة لهم، وحركة الاستهلاك على أنواعها، وسوق الخدمات والسلع (Fiszbein, 1997) ، مؤثرين بذلك على التنمية الاقتصادية. ويكون دور الحكومة في بناء وتأمين البنية التحتية (Infrastructure) ، وضبط التجارة وحركة الاقتصاد. ويكون دور القطاع الخاص اللاربحي في تأمين ما يحتاجه المواطن حالاً من خدمات إنسانية مختلفة. (Snavely & Dessi, 2001) .

المنظمات غير الحكومية ، التطوعية في دول مجلس التعاون الخليجي

البدايـــات

إن ظهور التنظيم الحديث الداخلي والمحلي للمنظمات غير الحكومية كان خجولاً داخل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. في بدايات العشرينات تقريباً وفي الكويت تأسست الجمعية الخيرية العربية عام ١٩١٣ بهمّة فرحان فهد الخالد الخضير، وكان رئيسها، وقامت لتلبي احتياجات المجتمع الكويتي بصورة تطوعية خيرية (المطيري، ١٩٨٨ :١٣). وكان تأسيس النادي الأدبي في كل من البحرين عام ١٩١٩، والكويت عام ١٩٢٢، دليلاً على حاجة المجتمع الخليجي إلى تفعيل الحياة الثقافية وتطويرها. إذ كان نشوء النوادي الأدبية إثراءً للحياة الفكرية، وانعكاساً للاتجاهات والتيارات السياسية والفكرية السائدة وقتها. وفي العقدين الثاني والثالث من القرن العشرين شهدت منطقة الخليج العربية تزايداً واضحاً في انتشار الجمعيات التطوعية الخيرية ولأعمال البر والإحسان. ولم يكن ذلك استجابة للحاجة إليها فقط، بل وللقيام بما يتطلبه منها الواجب الإنساني، ولتحقيق نوع من العدالة الاجتماعية، واستجابة لمؤثرات تتعلق ببعض القضايا المحلية والإقليمية. ولكن ما لبث أن اضمحل وتوقف.

في الستينيات بدأت المنظمات غير الحكومية بلعب دور بارز في الحياة الاجتماعية والثقافية والإنسانية، ومع أن تلك المنظمات غير الحكومية كانت قليلة العدد والأثر نسبياً إلا أنها توسعت وتطورت من حيث الخدمات والاختصاص، كجمعيات ومؤسسات خاصة أهلية غير ربحية تسعى إلى بناء مجتمع ديمقراطي متكامل الخدمات. وكانت الحاجة إلى تلك الخدمات التي تقدمها المنظمات المذكورة أحد أهم الأسباب لظهورها وتطورها، يضاف إليها ظهور عدد من الحركات الفكرية والاجتماعية والتي نظمت جهودها ضمن منظمات

وجمعيات معترف بها. وكان أحد أهم إسهاماتها في المجتمع التقديمات الخيرية والمساعدات الاجتماعية والصحية والإنسانية.

وكان ظهور تلك المنظمات في البداية خجولاً، كما أشرنا، وبدا وكأنه منافس للسلطة وخدماتها، ولكن مع ترسّخ مبادئ الديمقراطية خاصة في السبعينات، وتبلورها في الثمانينات، والسماح للحركات الاجتماعية التعبير عن نفسها، خاصة في التسعينات من القرن العشرين، توسّعت تلك المنظمات وازدهرت، وساهمت بحمل أعباء عن الدولة، القيام بخدماتها في سبيل النفع العام والخير الاجتماعي. وبالتالي أصبحت منسجمة مع تطلعات المجتمع ومتوافقة معه، وهذا ما أدى إلى نضوج الحركات التطوعية في العمل الاجتماعي وتطورها، وهو ما سنعرض له بالتفصيل لاحقاً.

الدراسات السابقة

في أواخر الثمانينات بدأ الدارسون بتوثيق الشواهد عن أثر تلك المنظمات على النظم الاجتماعية والخدمات، ومدى ارتباط عملها بأهداف الدولة وتطلعاتها. ولكن الكثير من تلك الدراسات لم تركز على طاقة الديمقراطية لدى تلك المنظمات، وعلى الحركات الاجتماعية السائدة، وأثرها على المجتمع. كما أنها لم تدرس ديناميكات العلاقة ما بين المنظمات غير الحكومية والدولة على الأرض. إنما سعت إلى وصفها وشرح القوانين المرعية الإجراء والنظم التي سادت بينهما، والتي بموجبها رخص للجمعية من قِبَل الدولة، للقيام بنشاطاتها. ولم تدرس أيضاً الأثر الديمقراطي الذي خلفته تلك الجمعيات على الحياة الاجتماعية، وتفاعل الناس فيما بينهم.

والسياسات الاقتصادية الحديثة مبنية على أن الديمقراطية مرتبطة بالقطاع الخاص ومبادراته ونشاطاته، ويستلزم ذلك إفساح المجال أمام الحركات الاجتماعية وناشطيها لتنظيم جهودهم الرامية إلى بناء المجتمع بناءً لا يكون للدولة فيه إلا الإشراف والمراقبة.

وهذا ما لم نجده في الدراسات القائمة حول المنظمات غير الحكومية والتطوعية منها في دول ملجس التعاون الخليجي.

واقع المنظمات غير الحكومية والجمعيات التطوعية وإسهامهاتها في دول مجلس التعاون الخليجي

نتيجة للتغيرات السياسية النوعية التي طرأت على منطقة الخليج العربية منذ الحرب العراقية - الإيرانية، وحتى غزو الكويت من قِبَل العراق، وما رافق منطقة الشرق الأوسط من تغييرات سياسية أساسية، حصلت تغييرات هامة جداً على صعيد السياسة الاقتصادية، خاصة تجاه السياسات الاقتصادية المحافظة، وظهرت سياسة حديثة متأثرة ومدفوعة بالسياسات المتبعة في الولايات المتحدة الأمريكية، ودول غربي أوروبا والتي تعطي القطاع الخاص الدور الأكبر في إدارة الاقتصاد. واستتبع ذلك تشجيع المنظمات والمؤسسات والجمعيات غير الحكومية والأهلية على أن تلعب أدواراً هامة على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية. ذلك أن تلك المنظمات هي الأداة الأنسب للتطوير والتحسين.

وتشير برامج التحديث والتطوير في العالم إلى مقولة ارتباط المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص بالديمقراطية. ومن أهم عناصر تلك البرامج، وجود مؤسسات ومنظمات التنمية العالمية الحديثة مثل صندوق النقد الدولي (International Monetary Found)، والبنك الدولي (World Bank) واللذان لا يقدمان مساعداتهم إلا للمنظمات غير الحكومية والتطوعية، لتقوم بنشاطات اجتماعية وإنسانية لا علاقة للدولة فيها نسبياً. وبذلك تحقق الدور الأكبر للديمقراطية في تلك البلدان. ويكون ذلك باقتطاع خدمات الدولة وتلزيمها للقطاع الخاص والمؤسسات الأهلية، وباتباع اللامركزية في توزيع السلطات والصلاحيات وهذا ما تشجع عليه المنظمات غير الحكومية العالمية. (Caroll, 1992; Fisher, 1992; Bebbington & Thiele, 1993; Reilly, 1995; World Bank, 1994)

وعلى الرغم من اختلاف وجهات النظر حول المنظمات غير الحكومية في دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أن هناك شبه إجماع حول أهميتها على صعيد تعميق الديمقراطية والمشاركة الشعبية في صياغة السلطة في المجتمع، وطاقتها الاحتوائية للحركات الاجتماعية والتيارات الفكرية المختلفة. وهذه النزعة الجديدة في التيارات الفكرية شهدت إرهاصاتها في بداية الثمانينات وتبلورت بُعيد أوائل التسعينات. وكانت شاهدا على التحول من السياسة المبنية على الطبقة إلى السياسة المبنية على الفرد والهوية والجماعة. (Jelin, 1990; Escobar & Alvarez, 1992; Melucci, 1989)

ولكن ما هو واقع المنظمات غير الحكومية والتطوعية منها في دول مجلس التعاون الخليجي؟ وهل هي حقاً نتاجاً من نتاجات الديمقراطية، وعاملاً فاعلاً في بناء المجتمع المدني؟ وما هو عددها؟ وطبيعة خدماتها واختصاصاتها؟ وما هي نسبة الجمعيات التطوعية إلى عدد المواطنين؟ وما هي نسبة العاملين والمتطوعين فيها؟ وهل تؤدي إلى التغيير الاجتماعي والتنمية البشرية والثقافية؟ وهل تؤثر على صياغة القرارات وتشارك في الناحية التنفيذية لسياسات المجتمع والدولة؟ كما هو واقع تلك المنظمات في دول أخرى كما رأينا.

لمعالجة هذه الأمور سيتم تحديد عدد الجمعيات الأهلية التطوعية لكل بلد من بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية؛ وهي الإمارات العربية المتحدة، ودولة البحرين، والمملكة العربية السعودية، وسلطنة عُمان، ودولة قطر، ودولة الكويت. ومن ثم تحديد اختصاصاتها وأنواع الخدمات التي تقدمها، وتواريخ ظهورها وتطورها. ثم ترتيبها على تلك الدول، ومن ثم دراسة كل نوع خدمة واختصاص لتلك الجمعيات على مستوى الدول المذكورة مجتمعة. ومعرفة إسهاماتها في مجتمعها المحلي والإقليمي. مستخدمين المنهج الإحصائي والتحليلي والمقارنة.

وضع الجمعيات التطوعية القائمة في دول مجلس التعاون الخليجي

من مراجعة الجدول رقم (٧)، نرى أن عدد الجمعيات التطوعية في دول مجلس التعاون الخليجي حتى عام ٢٠٠٠، هو ٤٥٠ جمعية مسجلة، ومعترف بها. ولكن لعدم التخصص الدقيق للجمعيات من حيث نشاطاتها وخدماتها، وتعدد اهتماماتها، نجد أن الجمعية الواحدة قد تقوم بأكثر من نشاط، كأن تكون خيرية واجتماعية وثقافية معاً، أو نسائية وصحية وترفيهية، وما شابه. فإن عدد التخصصات لتلك الجمعيات وصل إلى ٧٩٤ تخصص. أما من حيث العدد فنجد أن السعودية كانت الأعلى نسبياً في عدد الجمعيات ٢ر٣٨٪، في حين أن قطر كانت الأدنى ٢ر٢٪، وكانت الكويت في المرتبة الرابعة، بنسبة ١ر٩٪ أما عدد خدماتها فكانت في المرتبة الثالثة بنسبة ٦ر٨٪. أما أقدم الجمعيات التي لا تزال تعمل فكانت في البحرين وهي جمعية الإصلاح الاجتماعي، وهي اجتماعية وخيرية ودينية، تأسست عام ١٩٤١ (راجع الجدول رقم ٢). يليها في القدم جمعيتان هما: جمعية رعاية الطفل والأمومة تأسست عام ١٩٥٣، وهي نسائية، وجمعية نهضة فتاة البحرين تأسست عام ١٩٥٥، وهي نسائية أيضاً. فتكون البحرين الأقدم في الجمعيات الخيرية والدينية والنسائية التي لا زالت قائمة.

ومن أقدم الجمعيات القائمة، جمعية البر بالمدينة المنورة، تأسست عام ١٩٧٣، وهي خيرية اجتماعية. (راجع جدول رقم ٣).

لذلك نرى أن فترة الأربعينات شهدت وجود جمعية واحدة اجتماعية وخيرية ودينية في البحرين. أما الخمسينات فشهدت ثلاث جمعيات، واحدة خيرية اجتماعية، واثنتين نسائية، وهذه الجمعيات لا تزال قائمة وناشطة. (راجع الجدول رقم ٧:١)، وهذه الجمعيات الأربع تشكل ما نسبته ٩ر٠٪ من أصل ٤٥٠ جمعية باقية على صعيد دول مجلس التعاون الخليجي.

أما الستينات فشهدت ولادة ٢٥ جمعية (الجدول ١:٧) بنسبة ٦ر٥٪ على صعيد دول مجلس التعاون الخليجي. وتوزعت على السعودية ١٣ جمعية قامت بالنشاطات الخيرية والنسائية والاجتماعية (راجع الجدول رقم ٣)، والكويت ١٢ جمعية قامت بالنشاطات الخيرية والنسائية والمهنية والدينية والاجتماعية والثقافية والتربوية (راجع الجدول رقم ٦).

وتوالى ظهور الجمعيات وتكاثرها في دول مجلس التعاون الخليجي فظهرت ٧٣ جمعية في السبعينات كان أكثرها في السعودية، ثم البحرين ثم الكويت (راجع الجدول ١:٧). وكان معظمها خيرية في السعودية، (الجدول رقم ٣). وتنوعت في البحرين ما بين رعائية واجتماعية وصحية ومهنية (الجدول رقم ٢)، أما الكويت فتركزت على المهنية، فالاجتماعية فالثقافية والتربوية (الجدول رقم ٦).

أما الثمانينات فشهدت قفزة كبيرة في تأسيس الجمعيات التطوعية إذ تضاعف عددها وبلغت نسبتها ٤ر٣٤٪ من مجموع الجمعيات. وكانت السعودية الأولى في إنشائها ٦١ جمعية، فعُمان ٥٣ جمعية، فالإمارات ١٦ جمعية، فالكويت ١٥ جمعية (الجدول ١:٧). وكانت خيرية رعائية اجتماعية في السعودية (الجدول رقم ٣). وثقافية وتربوية ورعائية-اجتماعية في عُمان (الجدول رقم ٤). أما في الإمارات فكانت مهنية ثم خيرية فدينية (الجدول رقم ١). أما الكويت فركزت على الرعائية والاجتماعية ثم الثقافية والتربوية (الجدول رقم ٦).

وازداد عدد الجمعيات في التسعينات بنسبة ٥ر٨٪ عن الثمانينات، بزيادة ٣٨ جمعية. كانت عُمان هي الأكثر في تأسيس الجمعيات، تلتها السعودية، فالبحرين (جدول رقم ١:٧). نشطت عُمان في تلك الفترة بالجمعيات الثقافية والتربوية، ثم النسائية (الجدول رقم ٤). أما السعودية فتابعت تأسيس الجمعيات الخيرية والرعائية والاجتماعية

(الجدول رقم ٣). وركزت البحرين، كدأبها، على الجمعيات المهنية، وبشكل كبير (الجدول رقم ٢).

ويلاحظ من تتبع حركة تأسيس الجمعيات التطوعية من حيث العدد، أن السعودية لديها ٢ر٣٨٪ من مجموع التطوعية في دول مجلس التعاون الخليجي، تليها عُمان ٢ر٣٢٪. ومعاً يشكلان حوالي ٧٠٪ من مجموع الجمعيات التطوعية. أما البحرين والكويت والإمارات وقطر فجميعها تشكل ٣٠٪ من مجموع الجمعيات. ومع أن عُمان قبل السبعينات لم يكن لديها أي جمعية تطوعية، وكان للسعودية ١٤ جمعية فقط، إلا أن عُمان شهدت تطوراً سريعاً في تأسيس تلك الجمعيات فبدأت بـ ١١ جمعية في السبعينات، وازدادت ٥٣ جمعية بنسبة ٥ر٣٦٪ في الثمانينات وتابعت إلى ٨١ جمعية بنسبة ٨ر٥٥٪ في التسعينات. أي أنه في عقدي الثمانينات والتسعينات أسس في عُمان ١٣٤ جمعية، أي ما معدله ٦ر٧ جمعية في الشهر الواحد (جدول رقم ٤). أما السعودية فتسارعت عملية إنشاء الجمعيات التطوعية، أيضاً في الثمانينات والتسعينات فبلغت ١٣٥ جمعية، أي ما معدله ٦ر٧٥ جمعية في الشهر الواحد (جدول رقم ٣). فكانت همّة السعودية كهمّة عُمان في المسارعة إلى تأسيس الجمعيات التطوعية.

تليها الإمارات بمعدل ١ر٤٥ جمعية كل شهر من العقدين الأخيرين من القرن العشرين. تليها البحرين بمعدل ١ر٢ جمعية في الشهر، تليها الكويت بمعدل ١ر٧ جمعية كل شهرين، تليها قطر بمعدل ١ر٣٥ جمعية كل ثلاثة أشهر.

أما من حيث خدمات الجمعيات التطوعية، فالاجتماعية والعائية منها احتلت المرتبة الأولى ٢٦١ جمعية، تلتها الخيرية ١٩٩ جمعية، فالثقافية والتربوية ١٤٩ جمعية، فالنسائية ١٢٨ جمعية، فالمهنية ٥٣ جمعية، فالدينية ٨ جمعيات (الجدول ٨ - ١٣).

أما السعودية فكانت الأولى في عدد الجمعيات التطوعية الخيرية بنسبة ٤ر٨٦٪، والأولى في عدد الجمعيات التطوعية الاجتماعية والرعائية بنسبة ٠ر٦٦٪.

أما عُمان فكانت الأولى في عدد الجمعيات النسائية ٠ر٦٩٪ والأولى في عدد الجمعيات التطوعية الثقافية والتربوية بنسبة ٦ر٨٤٪، تلتها الكويت بنسبة ٠ر١٢٪. أما الإمارات فكانت الأولى في عدد الجمعيات التطوعية الدينية بنسبة ٠ر٥٠٪ وكانت البحرين الأولى في عدد الجمعيات المهنية ٣ر٤٥٪، تلتها الكويت ١ر٣٢٪ (الجدول ٨-١٣).

وبمراجعة الجدول (١٤) نجد أن الجمعيات التطوعية في دول مجلس التعاون الخليجي غلب عليها الاجتماعية والرعائية بنسبة ٧ر٣٢٪، تلتها الخيرية بنسبة ٩ر٢٤٪، أي أن الخدمات الاجتماعية والخيرية أخذت ٦ر٥٧٪ من مجموع الخدمات. أما التربوية والثقافية فكانت بنسبة ٧ر١٨٪، والنسائية ٠ر١٦٪. ويلاحظ أن الدينية أدناها وهي ٠ر١٪.

ملاحظات حول واقع العمل التطوعي ووضع المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي

١ - على الرغم من التطور الهائل كماً ونوعاً في العمل التطوعي والجمعيات التطوعية في دول مجلس التعاون الخليجي خاصة في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، حيث أسست خلالهما ٣ر٧٧٪ من مجموع الجمعيات التطوعية (جدول ١:٧). وعلى الرغم من الخدمات المختلفة التي تقدمها تلك الجمعيات، إلا أن الطابع الرعائي والخيري يغلب عليها كما رأينا ٦ر٥٧٪ من مجموع الخدمات (جدول رقم ١٤). في حين أن الخدمات المتخصصة كالثقافية والتربوية والمهنية والتي تساهم في المجالات التنموية على المدى المتوسط والبعيد كانت معاً ٣ر٢٥٪ (جدول رقم ١٤). أم النسائية فكانت ٠ر١٦٪.

وتجدر الإشارة إلى أن الجمعيات الخيرية والرعائية أتت في مقدمة الجمعيات القائمة في دول مجلس التعاون الخليجي، وكانت الأقدم في التأسيس والعمل، وذلك

انطلاقاً من مبادئ الدين الإسلامي الحنيف والتي تحث على التعاون والتكافل والتضامن بين الناس، وانطلاقاً من التقاليد العربية الأصيلة المتعارف عليها في دول مجلس التعاون الخليجي. وهي تساهم في تقديم الرعاية المتقدمة لذوي الحاجات المادية والمعنوية والاجتماعية كما ترعى فئات المتقدمين في العمر وذوي الاحتياجات الصحية الخاصة.

٢ - وهنا نلاحظ غياب الجمعيات التطوعية الأخرى الموجودة في دول أخرى ذكرناها سابقاً، ونخص بالذكر جمعيات العمل الدفاعي (Advocacy) كالدفاع عن حقوق الإنسان، والدفاع عن حقوق الأقليات، والدفاع عن حقوق المرأة، والدفاع عن حقوق المستضعفين والمهمشين، وعن حقوق العمال، وحقوق الأطفال. بالإضافة إلى الدفاع عن سلامة البيئة. وجمعيات الدفاع عن المحميات الطبيعية، والدفاع عن حقوق الحيوان. بالإضافة إلى جمعيات الدفاع عن حقوق الملاكين الصغار، وحقوق المستثمرين، وغيرها مما لا حد له. فهذه لا نجدها من ضمن الجمعيات التطوعية وغير الحكومية في دول مجلس التعاون الخليجي، بينما نجدها بكثرة في دول أميركا الجنوبية مثلاً، والولايات المتحدة الأمريكية، واستراليا، وكندا، ودول غربي أوروبا، وتتزايد في الدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتي سابقاً كما رأينا.

٣ - لم تهتم الجمعيات التطوعية ببناء الطاقة الإنتاجية (Productive Capacity) عند الطبقات التي تقدم لهم العون والمساعدة، خاصة أن أكثر من نصفها خدماتي رعائي خيري، ويقوم مقام الوسيط ما بين المانح للمال والخدمات والفئات المحتاجة. وهذا ما يجعل تلك الفئات دائماً محتاجة، بل وتتزايد بتزايد عدد السكان ويجعلها مرتبطة دائماً بتلك الجمعيات كما رأينا. وهذا مما يعيق عملية التنمية الاجتماعية، بل ويثقل كاهل الجمعيات التطوعية، ويخرجها عن دورها الأساسي وهو الإنماء للمواطن والتنمية للمجتمع.

٤ - معظم هذه الجمعيات والبالغ عددها ٤٥٠ جمعية مرتبطة بصورة أو أخرى بالدولة، سواء من خلال الدعم المالي، أو الهيمنة الحكومية. وهذا مما يعيق العمل غير الحكومي والأهلي والتطوعي. (اليعقوب، ٢٠٠١).

وهذا مما يؤدي إلى إضعاف عنصر أساسي من عناصر المجتمع المدني، وهو عنصر الجمعيات والمنظمات غير الحكومية، والتي لم توجد إلا لتأخذ مسؤوليات عن كاهل الدولة، ولإعطاء الأفراد والجماعات حرية المشاركة في صياغة نشاطات المجتمع، والتدخل في أنماط السياسات السائدة، وإحداث التغيير والتأثير على مراكز اتخاذ القرارات.

٥ - إذا كان عدد السكان في دول مجلس التعاون الخليجي يقارب ٢٧٫٠٠٠٫٠٠٠ نسمة، وعدد الجمعيات التطوعية ٤٥٠ جمعية، فيكون لكل ٦٠٫٠٠٠ نسمة جمعية واحدة. وإذا كان معدل العاملين والموظفين والمتطوعين في كل جمعية من تلك الجمعيات هو ٢٠ فرداً، فيكون عدد الأفراد العاملين في تلك الجمعيات هو ٩٠٠٫٠ عامل. أي متطوع واحد لكل ٣٠٠٫٠ نسمة. وتكون نسبة المتطوعين من مجموع السكان هي ٠٫٠٣ ٪ متطوع.

في حين أن لكل ٣٠ شخص في فرنسا جمعية واحدة، إذ يبلغ عدد سكانها حوالي ٦٠٫٠٠٠٫٠٠٠ نسمة وعدد الجمعيات حوالي ٢٫٠٠٠٫٠٠٠ جمعية. أما أميركا اللاتينية فهناك جمعية لكل ١٠٠٠ نسمة. وفي الولايات المتحدة الأمريكية التي يُقارب عدد سكانها ٣١٤٫٠٠٠٫٠٠٠ نسمة، وعدد الجمعيات غير الحكومية ٢٫٣٠٠٫٠٠٠، فيكون لكل ١٣٦٫٥ نسمة جمعية واحدة.

٦ - إن هذه الأرقام تُظهِر مدى حاجة المجتمع الخليجي المدني إلى التطوير، وتفعيل دور الأفراد، والجماعات على اختلافها. وتظهر أيضاً مدى حاجتها إلى التنمية المستدامة

لإنماء الأفراد والجماعات وتطوير المجتمع بكافة فئاته. وتظهر أيضاً الدور الكبير الذي تلعبه السلطة في تسيير أمور المجتمع حتى في التفاصيل الصغيرة، والدور البسيط الذي يلعبه الأفراد والجماعات والمنظمات غير الحكومية حتى في الشؤون العادية والاجتماعية والحياتية.

٧ - وإذا كانت المجتمعات الحديثة في ظل الانفتاح العالمي، وآثار العولمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على الدولة - الوطن، والجماعات والأفراد، أصبحت تتشكل من الحكومات، والشركات العابرة للقارات والمتعددة الجنسيات، والمجتمع المدني. وإذا كان المجتمع المدني يتشكل من منظمات غير حكومية. فإننا نرى أن العنصر الثالث - وهو المنظمات غير الحكومية - تكاد تكون معدومة. أي أن مجتمع دول مجلس التعاون الخليجي، عليه أن يلحق بالمجتمعات الحديثة ويستكمل بناء العنصر الثالث المفقود لديه، وهو تنمية مجتمعه المدني عب تنمية المنظمات والمؤسسات غير الحكومية، والسماح للأفراد بتشكيل هيئات خاصة تمثلهم وتمثل طموحاتهم، وتجسد آمالهم، وتشركهم في تشكيل المجتمع، واتخاذ القرارات.

جدول رقم (١) (*)
توزع الجمعيات التطوعية في الإمارات العربية المتحدة
حسب الاختصاص والسنوات

الاختصاص السنوات	العدد	النسبة	خيرية ٪	نسائية	مهنية	دينية	رعاية اجتماعية صحية	ثقافية تربوية	مجموع الخدمات	النسبة ٪
١٩٤٩-٤٠										
١٩٥٩-٥٠										
١٩٦٩-٦٠										
١٩٧٩-٧٠	١٠	٢٦ر٠	١	٧	١	١	١	-	١١	٢٦ر٢
١٩٨٩-٨٠	١٦	٤١ر٠	٤	-	٧	٣	٢	٢	١٨	٤٢ر٨
١٩٩٩-٩٠	١٣	٣٣ر٣	٣	٢	٣	-	٢	٣	١٣	٣٠ر٩
المجموع	٣٩		٨	٩	١١	٤	٥	٥	٤٢	
النسبة ٪			١٩ر١	٢١ر٤	٢٦ر٢	٩ر٥	١١ر٩	١١ر٩		

(*) هذ الجدول والجداول الأخرى كلها مبنية على المعلومات الواردة في دليل العمل الاجتماعي التطوعي ومؤسساته الأهلية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية/الأسبوع العربي الخليجي الخامس للعمل الاجتماعي. الدوحة : ٢٩ - ٣١ مارس ٢٠٠٠.

جدول رقم (٢)
توزع الجمعيات التطوعية في البحريـــن
حسب الاختصاص والسنوات

الاختصاص السنوات	العدد	النسبة	خيرية ٪	نسائية	مهنية	دينية	رعاية اجتماعية صحية	ثقافية تربوية	مجموع الخدمات	النسبة ٪
١٩٤٩-٤٠	١	٢٫٣	١	-	-	١	١	-	٣	٥٫٦
١٩٥٩-٥٠	٢	٤٫٦	-	٢	-	-	-	-	٢	٣٫٧
١٩٦٩-٦٠	-	.	-	-	-	-	-	-	-	.
١٩٧٩-٧٠	١٦	٣٧٫٢	٥	٣	٦	٢	٨	-	٢٤	٤٢٫٣
١٩٨٩-٨٠	٨	١٨٫٦	-	-	٥	-	٣	-	٨	١٥٫١
١٩٩٩-٩٠	١٦	٣٧٫٢	-	-	١٣	-	٣	-	١٦	٣٠٫٢
المجموع	٤٣		٦	٥	٢٤	٣	١٥	-	٥٣	
النسبة ٪			١١٫٣	٩٫٤	٤٥٫٣	٥٫٧	٢٨٫٣	.		

جدول رقم (٣)
توزع الجمعيات التطوعية في السعوديـة
حسب الاختصاص والسنوات

الاختصاص السنوات	العدد	النسبة	خيرية %	نسائية	مهنية	دينية	رعاية اجتماعية صحية	ثقافية تربوية	مجموع الخدمات	النسبة %
١٩٤٩-٤٠										
١٩٥٩-٥٠	١	٠ر٦	١	-	-	-	١	-	٢	٠ر٥
١٩٦٩-٦٠	١٣	٧ر٥	١٣	٥	-	-	١٣	-	٣١	٨ر٥
١٩٧٩-٧٠	٢٣	١٣ر٤	٢٣	٤	-	-	٢٣	-	٥٠	١٣ر٧
١٩٨٩-٨٠	٦١	٣٥ر٥	٦١	١٠	-	-	٦١	-	١٣٢	٣٦ر٣
١٩٩٩-٩٠	٧٤	٤٣ر٠	٧٤	١	-	-	٧٤	-	١٤٩	٤٠ر٩
المجموع	١٧٢		١٧٢	٢٠	-	-	١٧٢	-	٣٦٤	
النسبة %			٤٧ر٢	٥ر٥	٠	٠	٤٧ر٢	٠		

جدول رقم (٤)
توزع الجمعيات التطوعية في عُمـــان
حسب الاختصاص والسنوات

الاختصاص السنوات	العدد	النسبة	خيرية ٪	نسائية	مهنية	دينية	رعاية اجتماعية صحية	ثقافية تربوية	مجموع الخدمات	النسبة ٪
١٩٤٩-٤٠										
١٩٥٩-٥٠										
١٩٦٩-٦٠										
١٩٧٩-٧٠	١١	٧ر٦		١١	-	-	-	٢	١٣	٥ر١
١٩٨٩-٨٠	٥٣	٣٦ر٥	-	١٠	-	-	٤٣	٤٤	٩٧	٣٧ر٧
١٩٩٩-٩٠	٨١	٥٥ر٨	-	٦٧	-	-	-	٨٠	١٤٧	٥٧ر٢
المجموع	١٤٥		-	٨٨	-	-	٤٣	١٢٦	٢٥٧	
النسبة ٪			٠	٣٤ر٢	٠	٠	١٦ر٧	٤٩ر٠		

جدول رقم (٥)
توزع الجمعيات التطوعية في قطـــر
حسب الاختصاص والسنوات

الاختصاص السنوات	العدد	النسبة	خيرية ٪	نسائية	مهنية	دينية	رعاية اجتماعية صحية	ثقافية تربوية	مجموع الخدمات	النسبة ٪
١٩٤٠-٤٩										
١٩٥٠-٥٩										
١٩٦٠-٦٩										
١٩٧٠-٧٩	١	١٠ر١	١	-	-	-	١	-	٢	١٥ر٤
١٩٨٠-٨٩	٢	٢٠ر٠	١	١	١	-	-	-	٣	٢٣ر١
١٩٩٠-٩٩	٧	٧٠ر٠	٤	-	-	-	٤	-	٨	٦١ر٥
المجموع	١٠		٦	١	١	-	٥	-	١٣	
النسبة ٪			٤٦ر٢	٧ر٧	٧ر٧	٠	٣٨ر٥	٠		

جدول رقم (٦)
توزع الجمعيات التطوعية في الكويت
حسب الاختصاص والسنوات

الاختصاص السنوات	العدد	النسبة	خيرية ٪	نسائية	مهنية	دينية	رعاية اجتماعية صحية	ثقافية تربوية	مجموع الخدمات	النسبة ٪
١٩٤٩-٤٠										
١٩٥٩-٥٠										
١٩٦٩-٦٠	١٢	٢٩٫٣	٢	١	٦	١	٦	٤	٢٠	٢٨٫٩
١٩٧٩-٧٠	١٢	٢٩٫٣	٢	-	٨	-	٣	٣	١٦	٢٣٫٢
١٩٨٩-٨٠	١٥	٣٦٫٦	٣	٢	٣	-	١٠	٩	٢٧	٣٩٫١
١٩٩٩-٩٠	٢	٤٫٩	-	٢	-	-	٢	٢	٦	٨٫٧
المجموع	٤١		٧	٥	١٧	١	٢١	١٨	٦٩	
النسبة ٪			١٠٫١	٧٫٢	٢٤٫٦	١٫٤	٣٠٫٤	٢٦٫١		

جدول رقم (٧)
عدد الجمعيات التطوعية وترتيبها على دول مجلس التعاون الخليجي

الدولة	العدد	النسبة ٪	عدد الاختصاصات	النسبة ٪
السعودية	١٧٢	٣٨ر٢	٣٦٤	٤٥ر٦
عمـــان	١٤٥	٣٢ر٢	٢٥٧	٣٢ر٢
البحريـن	٤٣	٩ر٥	٥٣	٦ر٦
الكويـت	٤١	٩ر١	٦٩	٨ر٦
الإمارات	٣٩	٨ر٧	٤٢	٥ر٣
قطـــر	١٠	٢ر٢	١٣	١ر٦
المجموع	٤٥٠		٧٩٨	

(*) قد تقوم الجمعية بأكثر من نشاط تطوعي محدد، لذلك يتفوق عدد الاختصاص على العدد الفعلي للجمعيات

جدول رقم (٧ : ١)
عدد الجمعيات التطوعية في دول مجلس التعاون الخليجي
مرتبة حسب العدد والسنوات

السنـــوات	السعودية	عمان	البحرين	الكويت	الإمارات	قطر	المجموع	النسبة ٪
١٩٤٩-٤٠	-	-	١	-	-	-	١	٠ر٢
١٩٥٩-٥٠	١	-	٢	-	-	-	٣	٠ر٧
١٩٦٩-٦٠	١٣	-	-	١٢	-	-	٢٥	٥ر٦
١٩٧٩-٧٠	٢٣	١١	١٦	١٢	١٠	١	٧٣	١٦ر٢
١٩٨٩-٨٠	٦١	٥٣	٨	١٥	١٦	٢	٥٥	٣٤ر٤
١٩٩٩-٩٠	٧٤	٨١	١٦	٢	١٣	٧	١٩٣	٤٢ر٩
المجموع	١٧٢	١٤٥	٤٣	٤١	٣٩	١٠	٤٥٠	
النسبة ٪	٣٨ر٢	٣٢ر٢	٩ر٥	٩ر١	٨ر٧	٢ر٢		

جدول رقم (٨)
عدد الجمعيات التطوعية الخيرية وترتيبها على دول مجلس التعاون الخليجي

الدولـــة	العدد	النسبة ٪
السعودية	١٧٢	٨٦ر٤
الإمارات	٨	٤ر٠
الكويت	٧	٣ر٥
البحرين	٦	٣ر٠
قطـــر	٦	٣ر٠
عمـــان	٠	٠
المجموع	١٩٩	

جدول رقم (٩)
عدد الجمعيات التطوعية النسائية وترتيبها على دول مجلس التعاون الخليجي

الدولـــة	العدد	النسبة ٪
عمـان	٨٨	٦٩ر٠
السعودية	٢٠	١٥ر٦
الإمارات	٩	٧ر٠
البحرين	٥	٤ر٠
الكويـت	٥	٤ر٠
قطـــر	١	٧ر٠
المجموع	١٢٨	

جدول رقم (١٠)

عدد الجمعيات التطوعية المهنية وترتيبها

على دول مجلس التعاون الخليجي

الدولـــة	العدد	النسبة ٪
البحريـن	٢٤	٤٥ر٣
الكويـت	١٧	٣٢ر١
الإمارات	١١	٢١ر٠
قطـــر	١	٢ر٠
السعودية	٠	٠
عمـــان	٠	٠
المجموع	٥٣	

جدول رقم (١١)
عدد الجمعيات التطوعية الدينية وترتيبها على دول مجلس التعاون الخليجي

الدولة	العدد	النسبة ٪
الإمارات	٤	٥٠ر٠
البحرين	٣	٣٧ر٥
السعودية	٠	٠
عمان	٠	٠
قطر	٠	٠
الكويت	١	١٢ر٥
المجموع	٨	

جدول رقم (١٢)

عدد الجمعيات التطوعية الرعائية / الاجتماعية / الصحية

وترتيبها على دول مجلس التعاون الخليجي

الدولـــة	العدد	النسبة ٪
السعودية	١٧٢	٦٦ر٠
عمـــان	٤٣	١٦ر٥
الكويـت	٢١	٨ر٠
البحرين	١٥	٥ر٧
الإمـارات	٥	١ر٩
قطـــر	٥	١ر٩
المجموع	٢٦١	

جدول رقم (١٣)
عدد الجمعيات التطوعية الثقافية / التربوية وترتيبها على دول مجلس التعاون الخليجي

الدولـــة	العدد	النسبة ٪
عمـــان	١٢٦	٨٤ر٦
الكويـــت	١٨	١٢ر٠
الإمارات	٥	٣ر٣
البحرين	٠	٠
السعودية	٠	٠
قطـــر	٠	٠
المجموع	١٤٩	

جدول رقم (١٤)

عدد الخدمات والاختصاصات التي تؤديها الجمعيات التطوعية في دول مجلس التعاون الخليجي

الاختصاص	العدد	النسبة ٪
الاجتماعية/ الرعائية	٢٦١	٣٢ر٧
الخيريـــة	١٩٩	٢٤ر٩
التربوية / الثقافية	١٤٩	١٨ر٧
النسائيـــة	١٢٨	١٦ر٠
المهنيـــة	٥٣	٦ر٦
الدينيـــة	٨	١ر٠
المجموع	٧٩٨	

ملاحظة : عدد الخدمات والاختصاصات التي تقوم بها الجمعيات يفوق عددها البالغ ٤٥٠ جمعية تطوعية.

معالجة موضوع تطور المجتمع المدني لدول مجلس التعاون الخليجي، من خلال تطوير المنظمات غير الحكومية، والتوطعية منها في ظل العولمة

(١) إن التفاعل السياسي ما بين الجمعيات الأهلية والوزارات والإدارات الحكومية، وما تقدمه كل جهة من خدمات، يجب أن يُعاد النظر فيه، بحيث تتخلى الدولة عن جزء مهم من صلاحياتها لصالح المنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية والتطوعية. ذلك أدنى إلى الديمقراطية، وإلى إشراك الفئات المثقفة والقادرة على تسيير أمور المجتمع.

(٢) معالجة الحركات الفكرية والاجتماعية التي أدت إلى ظهور تيارات فكرية وأيديولوجية في المجتمع - وحاجتها إلى تنظيم أتباعها وبرامجها ضمن مؤسسات أهلية - معالجة موضوعية، يسمح لها بتأطير أعمالها وأتباعها ضمن منظمات أهلية، تسعى إلى التأثير على سياسة الدولة.

(٣) لابد من مراقبة كل قطاع للآخر، أي القطاع الحكومي والقطاع غير الحكومي، ضمن نظام من القيم والمبادئ الديمقراطية يتفق عليه، ولدراسة ما أنجز كل على حدة، وتقييم النتائج.

(٤) وبالتالي، لابد من عزل عمل الحكومة عن عمل المنظمات غير الحكومية، وتحديد صلاحية كل منهما وحدود العمل. وتحديد الطرق التي من خلالها يتكامل عمل كل منهما مع الآخر. مع الأخذ بعين الاعتبار أن ما يميز علاقاتهم دائماً هو التضارب كما التعاون التفاعلي.

(٥) وهذا يستدعي وجود اللامركزية الحكومية، لإتاحة المجال أمام نشوء منظمات غير حكومية فعّالة وذات تأثير أكبر في مجتمعاتها المحلية وإقليمياً وعالمياً. (Fisher, 1998).

(٦) إن التنظيم الحديث للمنظمات الأهلية يرتبط مباشرة بعدد من عوامل العولمة، وهي بدورها عاملاً عولمياً هاماً. نسبة لنشاطات الحراك الاجتماعي. وهي تسعى لبناء العلاقات المتخطية للحدود القومية.

ولذلك، فإن أي تخطيط لعمل المنظمات الأهلية بدول مجلس التعاون الخليجي يجب أن يأخذ ضمن خططه إتاحة المجال الواسع أمام تلاقي المنظمات المحلية مع تلك الإقليمية والعالمية، لتوثيق العلاقات، وتبادل الخبرات، وتكامل الخدمات. وذلك أقرب إلى تشكيل المجتمع المدني المحلي، ومن ثم ربطه بالمجتمع المدني الإقليمي والعالمي.

(٧) إن المنظمات الأهلية الحديثة لم تقم فقط استجابة للحاجة إليها، وللقيام بما يتطلبه الواجب الإنساني منها، ولتحقيق نوع من العدالة الاجتماعية، بل كانت أيضاً نتيجة استجابتها لمؤثرات تتعلق مباشرة ببعض القضايا العالمية، ومنها حقوق الإنسان، والطفل، والمرأة، والمسنين، والمستبعدين، وغيرها من القضايا التي أشرنا إليها سابقاً. ولقد ساهمت عوامل العولمة بتمكين تلك المنظمات الأهلية من تمتين اتصالاتها وتطوير أعمالها مع منظمات عالمية أخرى على أسس العلاقة المنظمة. والنشاطات التي قامت بها تلك المنظمات غير الحكومية، مكنتها من أن تقوي مراكزها في المحافل المحلية والدولية، وأن تشر عن أعمالها محلياً وعالمياً، كما مكنتها من أن تعمق اتصالاتها فيما بينها والمنظمات الأهلية العالمية. وهذا ما يجب أن يخطط له العاملون في المنظمات غير الحكومية في دول مجلس التعاون الخليجي.

(٨) إن وجود شبكات الاتصالات المتخطية للحدود القومية واستفادة الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية منها، يؤثر بطرق متعددة على الإجراءات الاجتماعية

والاقتصادية داخل الدولة التي تعمل بها. ومع وجود تنوع واختلاف في العلاقات المتخطية للحدود القومية والمتعلقة بالإجراءات الثقافية المحلية والعالمية كذلك، السياسية والاقتصادية، فإن المنظمات غير الحكومية تستطيع أن تتحرك في أكثر من اتجاه وعلى أكثر من صعيد، لتحقيق أهدافها محلياً وعالمياً. انظر مثلاً : (Moseley-Williams, 1994) . وهذا ما يجب أن تقم به المنظمات الأهلية والتطوعية منها بدول مجلس التعاون الخليجي.

(٩) إن الدعم الذي تلقيه المنظمات غير الحكومية - سواء كانت محلية بالأصل، أو ممثلة لمنظمة عالمية متخطية للحدود القومية - يجب أن لا ينظر إليه من باب المؤامرات أو الدسائس أو العمل السري. كما يوصف أحياناً من قِبَل الدولة - الوطن للتقليل من شأن تلك المنظمات التي تنافس الدولة في أعمالها وصلاحياتها. فالدعم هذا واضح وعلني ومعروف، وعلى الملأ، وجزء من سياسات تلك المنظمات العالمية وأهدافها ونشاطاتها، حتى ولو اعتمدت سياسة الأبواب المفتوحة وعقدت اتفاقيات مع المحلية، دون الرجوع إلى الدولة المعنية.

(١٠) يجب الاهتمام بأثر المنظمات غير ا لحكومية ال عالمية على المنظمات غير الحكومية المحلية، والدور الذي تلعبه الأولى، ويؤثر تأثيراً واضحاً على الثانية. والدور هذا محكوم أولاً بالمصالح السياسية، وتليه المصالح الاقتصادية، والعالمية، ولو تلبس بالزي الإنساني والنفع العام. والتقييم المنهجي لدور القوى العالمية وممارساتها ضروري لفهم وتفسير التغيير الحاصل في عصر العولمة؛ ذلك أن القوى العالمية غير الحكومية تجلب إلى المجتمعات المحلية العناصر الاجتماعية، والظواهر المختلفة، وبرامج العمل المخطط لها. كما أن المنظمات الأهلية المحلية، ومن خلال علاقاتها مع المنظمات الأهلية العالمية تزودها، بطبيعة الحال، بالمعلومات الحيوية عن الأوضاع الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية السائدة في بلدها، وأحوالها الإدارية

والحياتية. وغالباً ما تكون تلك المنظمات العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية، ودول غربي أوروبا.

إحدى طرق التأثير التي تمارسها المنظمات غير الحكومية العالمية على تلك المحلية، هي إدراج جداول مشاريع تمولها، وتؤثر على البناء الاجتماعي والتنظيم الاجتماعي للدولة الموجودة فيها المحلية. وقد تكون المشاريع مفيدة من الناحية الشكلية والوجهية، لكنها قد تحمل في طياتها صفة وعناصر القوى العالمية التي أنشأتها، كما قد تتضمن الكثير من القيم والمعايير المستقاة من البلد الأم والتي قد لا تتوافق مع قيم المجتمعات المحلية ومبادئها. بالإضافة إلى أن تلك المشاريع قد تحمل معها سلبيات ومشاكل بلدها، وما تعانيه الطبقات الاجتماعية هناك، فتضيف إلى مشاكل المجتمعات المحلية مشاكل أخرى.

ولذلك يفترض في المنظمات غير الحكومية المحلية، عند التعامل مع تلك العالمية، مراعاة الخصوصيات المحلية التابعة لحضارتها وبيئتها، وأن تعمل ضمن الأنظمة والقوانين المرعية الإجراء في بلدها وتحافظ على الالتزام بما يمليه عليها مجتمعها وما يفرضه من أعراف وتقاليد. (Mosoley-Williams, 1994: 55; Caroll, 1992: 153)

(١١) ولا يغرب عن بالنا، أن المنظمات غير الحكومية العالمية، لها اليد الطولى في العمل ضمن المنظمات غير الحكومية المحلية، ولذلك تدعمها مادياً ومعنوياً، في حين أن المحلية لا تملك تلك الخاصية. إلا أن لكل منظمة غير حكومية عالمية ظروفها الخاصة وعناصرها المكونة لها. كما أن لكل منظمة غير حكومية محلية ظروفها الخاصة وعناصرها المميزة. فلا نستطيع التعميم والخروج بتصورات واحدة حول طبيعة العلاقة بينهم. لذلك يجب دراسة عمل كل منظمة غير حكومية عالمية

وتعاونها مع المنظمات غير الحكومية المحلية، كل حالة على حدة. ويكون ذلك من قِبَل مجلس يضم المنظمات غير الحكومية يُشرف عليها ويُنسق فيما بينها. ولا يكون للدولة فيه تدخل فعلي، إلا للإشارة وتقديم المعلومات والنصح. وإلا تفسد عملية توزيع السلطات والصلاحيات وتأصيل المجتمع المدني ومنظماته وتطورها. (Clark, 1992; Salamon & Anheier, 1997)

ببليوغرافيات

١ - باللغة العربية

(١) قنديل، أماني. (٢٠٠٠). «تفعيل دور المؤسسات الأهلية المدنية في دول الخليج العربية»: [في: **ندوة واقع ومستقبل مؤسسات المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي**، ٣-٤ أبريل ٢٠٠٠. ص ٤٣ - ٦٤] الكويت: جامعة الكويت، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية.

(٢) المطيري، بدر ناصر. (١٩٩٨). **الجمعية الخيرية العربية وبواكير النهضة الحديثة في الكويت**. الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية.

(٣) المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. (٢٠٠٠). **دليل العمل الاجتماعي التطوعي ومؤسساته الأهلية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**. الدوحة: الأسبوع العربي الخليجي الخامس للعمل الاجتماعي، ٢٩- ٣١ مارس ٢٠٠٠.

(٤) اليعقوب، بدر جاسم. (٢٠٠٠). «المجتمع المدني في الخليج: الاشكاليات والمستقبل» [في: **ندوة واقع ومستقبل مؤسسات المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي**، ٣-٤ أبريل ٢٠٠٠، ص ٢٧٩-٢٩٢] الكويت: جامعة الكويت، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية.

٢ - باللغة الإنجليزية

1. Anderson, B. (1992). The new world disorder. *New Left Review*, 193.

2. Annan, Kofi. (2000). Role of civic groups. Hailed at U.N. Nongovernenta Organizations 53rd Annual Conference. *Xinhua News Agency*, (Aug), 29.

3. Appadurai, A. (1996). Modernity at large: *Cultural dimensions of globalizations*, Minneapolis: University of Minnesota.

4. Bebbington, Anthony & Thiele, Graham. (1993). *Non-Governmental Organizations and the state in Latin America: Rethinking roles in*

sustainable agricultural development. Non-Governmental Organizations Series. London: Routledge and the Overseas Development Institute.

5. Berger, Peter & Neuhaus, Richard J. (1990). "To empower the people: The role of mediating structures in public policy". [In; David L.; Gies, J; Steven Ott, & Jay M. Shfritz, (eds). *The nonprofit organization*, pp. 12-23] Pacific Grove, Calif: Brook/Cole.

6. Boris, Elizabeth T. & Steuerle, Eugene. (1999). *Nonprofits and government: Collaboration and Conflict*. Washington, D.C.: Urban Institute Press.

7. Brautigam, Deborah. (1997). Substituting for the state: Institutions and industrial development in Eastern Nigeria. *World Development*, 25 (7), 1063-1080.

8. Burt, E. & Taylor, J.A. (1999a). I*nformation and communication technologies: Re-shaping the voluntary sector in the information age?* CSTAG, Caledonian Univ., Glasgow, Scotland. (June).

9. Burt, E. & Jaylor, J.A. (1999b). Voluntary organizations on the Net: Insights and innovations. *New Review of Information Networking*, (Dec).

10. *Business Week.* (1999). A sophisticated assault on global capitalism. (Nov), 8.

11. Carroll, Thomas. (1992). *Intermediary NGOs: The supportive link in grassroots development.* West Hartford, CT: Kumarian Press.

12. Charlton, Roger, & May, Roy. (1995). NGOs, Politics, projects and probity: A policy of implementation perspective. *Third World Quarterly,* 16(2), 237-255.

13. Clark, John. (1991). *Democratizing development: The role of voluntary organizations.* West Hartford, CT: Kumarian Press.

14. Cohen, Jean L. & Arato, Andrew. (1992). *Civil society in political theory.* Cambridge, Mass.: ;MIT Press.

15. Coulson, Andrew. (1995). *Local government in Eastern Europe: Establishing democracy at the grassroots* Aldershot, U.K,: Edward Elgar.

16. Dartington, Tim. (1998). From altruism to action: Primary task and the not-for-profit organization. *Human Relations*, (Dec), 51(12).

17. Devas, Nick. (1997). Indonesia: What do we mean by decentralization? *Public Administration and Development*, 17, 351-367.

18. Edwards, Michael & Hulme, David. (1996). *Beyond the magic bullet: NGO performance and accountability in the post Gold War.* West Hartford, Conn.: Kumarian.

19. Elkington, John & Fennell, Shelly. (1998). Partners for sustainability. *Greener Managment International,* (Winter).

20. Escobar, Arturo & Alvarez, Sonia E. (Eds.). (1992). *The making of social movements in Latin America.* Boulder, Golo.: Westview.

21. *European Report.* (2000). NGOs uneasy over reform of commission's environment D B. (Dec), 6.

22. *European Report.* (2000). Development: External audit marks near breakdown in E.U. Commission - NGO relations. (DEC), 20.

23. *European Report.* (2000). Uncertain future for development NGO-EU Liaison group. (Dec), 23.

24. Evans, Peter. (1996). Government action, social capital and development: Reviewing the evidence on synergy. *World Development*, 24 (6), 1119-1132.

25. Ewig, Christina. (1999). The strengths and limits of the NGO women's movement model: Shaping Nicaragua's Democratic institutions. *Latin American Research Review.* (Sum), 34 (3).

26. Fabian, Katalin & Straussman, Jeffrey. (1994). Post-communist transition of local government in Hungary: Managing emergency Social Aid. *Public administration and Development,* 14 (7), 271-280.

27. Fisher, Julie. (1992). "Local governments and the independent sector in the Third World". [In: Kathleen D.McCarthy, Virginia A. Hodgkinson, Russy D. Sumariwalla et al., *The non-profit sector in the global community*, 70-89.] San Francisco, Calif.: Jossey-Bass.

28. Fisher, Julie. (1998). *Non-governments: NGOs and the political development of the third world.* West Hartford, Conn.: Kumarian.

29. Fisher, Julie. (2000). Social pioneers come of age. *UNESCO Courier.* (Sep).

30. Fiszbien, Ariel. (1997). The emergence of local capacity: Lessons from Colombia. *World Development,* 24 (7), 1029-1043.

31. Fogarty, M. (1993). *Democracy in Large voluntary organizations - Does it matter?* London: Policy Studies Institute.

32. French, Hillary. (1999). Challenging the WTO. *World Watch,* (Nov), 21 (6).

33. Gibson, John. & Hanson, Philip. (1996). *Transformation from below: Local power and the political economy of post-communist transition.* Cheltenham, U.K.: Edward Elgar.

34. Gidron, Benjamin; Kramer, Ralph & Salamon, Lester. (1992). *Government and the third sector: Emerging relations in the Welfare states.* San Francisco: Jossey Bass.

35. Gill, S. (1995a). "Theorizing the interregnum: The double movement and global politics in the 1990's", [In: Bjorn Hettne (ed.). *International Political Economy: Understanding global disorder*, pp. 65-99]. Halifax Fernwood.

36. Gill, S. (1995b). "Knowledge, politics and neo-liberal economy" [In: R. Stubbs & G. R. L. Underhill (eds). *Political economy and the changing global order*, pp. 75-88.] London: Macmillan.

37. Grzybowski, Candidio. (2000). NGOs: Searching for solid ground *UNESCO Courier*, (Sep).

38. Hall, Anthony. (1992). "From victims: NGOs and the politics of empowerment in Itaparica." [In: Michael Edwards & David Hulme (eds). *Making a difference*.] London: Earthscan.

39. Hall, John(ed.). *Civil society: Theory, history, compassion.* Cambridge, UK: Polity Press.

40. Held, D. (1991). "Democracy, the nation-state, and the global system". [In: D. Held (ed.). *Political Theory Today*, pp. 197-235.] Cambridge: Polity Press.

41. Held, D. (1995). *Democracy and global order.* Cambridge: Polity Press.

42. Held, D.; McGraw, A.; Goldblatt, D. & Perraton, j. (1999). *Global transformations*. Cambridge: Polity Press.

43. Hirst, P. & Thompson, G. (1996). *Globalization in Question.* Cambridge: polity Press.

44. Hochstetler, Kathryn; Clark, AnnMarie & Friedman, Elisabeth J. (2000). Sovereignty in the balance: Claims and bargains at the UN conferences on the environment, human rights, and women *International Studies Quarterly*. (Dec), 44(4).

45. Institute for Volunteering Research. (1997). *National Survey of Volunteering in the Uk.*; www.ivr.org.uk/national survery.htm

46. Jelin, Elizabeth, (Ed.) (1990). *Women and social change in Latin America.* London: Zed.

47. Jordan, Lisan & Tuijl, Peter Van. (2000). Political responsibility in transition NGO advocacy. *World Development,* (Dec), 28(12).

48. Kovacs, Erzsebet. (1998). Dialog. *NGO News,* (Fall), 6-7.

40. Lane, J.' Passey, A. & Saxon-Harrold, S. (1994). "The resourcing of the charity sector: An overview of its income and expenditure." [In: S. Saxon0Harrold & J. Kendall (eds.), *Researching the Voluntary sector*] London: Charities Aid Foundation.

50. Leat, D. (1988). *Voluntary organizations and accountability.* London: National Council for Voluntary Organizations.

51. Les, Ewe. (1994). *The voluntary sector in post communist East Central Europe.* Washington. D.C.: Civicus.

52. Lohmann, Roger A. (1989). And lettuce is nonanimal: Toward a positive economics of voluntary action. *Nonprofit and Voluntary Sector Quarterly*, 19 (4), 367-383.

53. Macdonald, Laura. (1997) *Supporting civil society. The political role of non-governmanetal organizations in Central America.* New York: St. Martin's.

54. Nato, Daniel. (1996a). On the theory, epistemology, and politics of the social construction of cultural indentitics, in the age of globalization. *Identities*, 3(1-2), 61-72.

55. Mato, Daniel. (1996b). International and transnational relations, the struggles for the rights of indigenous peoples in Latin America, and the transformation of encompassing societies. *Sociotam*, 6 (1), 63-80.

56. Mato, Daniel. (1997a). A research based frame work for analyzing processes of reconstruction of civil societies in the age of globalization. [In: J. Servaes & R. Lie (eds). *Media and politics in transition: Cultural identity in the age of globalization*, pp. 127-140] Leuven: Acco.

57. Mato, Daniel. (1997b). On global and local agents and the social making of transational identites and related agendas in Latin America, *Identities*, 4 (2), 167-212.

58. Mayo, E. (1997). *Social auditing for voluntary organizations*, London; VOLPROE.

59. McGrew, A., (ed.). (1997). *The transformation of Democracy*. Milton Keynes: The Open University.

60. Melucci, Alberto. (1989). *Nomads of the present: Social movements and individual needs in contemporary society*. Philadelphia, Pa.: Temple University Press.

61. Mengisteab, Kidane. (2000). Renewing the state. *UNESCO Courier* (Sep).

62. Moseley-Williams, Richard. (1994). Partners and beneficiaries: Questioning Donors. *Development in Practice*, 4 (1), 50-57.

63. Mulgan, G. & Landry, C. (1995). *The other invisible hand: Remarking charity in the 21st century*. London: Demos.

64. Ndegwa, Stephen N. (1996). *The two faces of civil society: NGOs and politics in Africa*. West Hartford, Conn.: Kumarian.

65. Ndegwa, Stephen N. (2000). Civil society and political change in Africa: The case of Non-governmental organizations in Kenya. *International Journal of Comparative Sociology*, (Nov), 41 (4).

66. Nickson, R. Andrew. (1995). *Local government in Latin America.* Boulder. Colo.: Lynne Rienner.

67. Putnam, Robert. (1993). *Making democracy work.* Princeton, N.J.: Princeton University Press.

68. Putnam, Robert. (1995). Bowling alone: America's declining social capital. *Journal of Democracy*, 6, 67-78.

69. Ramirez, Ricardo. (1990). The application of adult education to community development. *Community Development Journal*, (Apr), 25 (2), 131-138.

70. Reilly, Charles A. (1995). *New paths to democratic development in Latin America: The rise of NGO - Municipal Collaboration.* Boulder, Colo,: Lynne Rienner.

71. Richmond, H. & Hyatt, J. (1995). *A question of values?* London National Institute Social work.

72. Salamon, Lester. (1987). "Partners in public service: The scope and theory of government-non-government relations". [In: Walter W. Powell, (ed). *The nonprofit sector.*] New Haven, Conn.: Yale University Press.

73. Salamon, Lester. (1993). The marketization of welfare: changing nonprofit and forprofit roles in the American welfare state. *Social Science Review*. 67 (1), 17-39.

74. Salamon, Lester. (1994). "The nonprofit sector and the evolution of the American welfare state". [In: Robert D. Hiemovics, (ed.), *The Jossey Bass Handbook on nonprofit leadership and management.*] San Francisco: Jossey - Bass.

75. Salamon, Lester. (1995). *Partners in public service: Government - nonprofit relations in modern welfare state.* Baltimore: Johns Hopkins University Press.

76. Salamon, Lester. (1999). "Government-nonprofit relation in internaional perspective". ;[In: Elizabeth T. Boris & Eugene Steuerle, (eds.) *Nonprofits and government: Collaboration and conflict.*] Washington, D.C.: Urban Institute Press.

77. Salamon, Lester. & Anheier, Helmut K. (1996). *The emerging nonprofit sector: An overview.* Manchester: Manchester University Press.

78. Salamon, Lester. & Anheier, Helmut K. (1997). The civil society sector. *Society*, (Jan-beb), 34(2).

79. Salamon, Lester. & Anheier, Helmut K. (1998). "The third route: Government-Nonprofit collaboration in Germany and the United States". [In: Walter W. Powell & Elizabeth S. Clemens, (eds.). *Private action and the public good.*] New Haven, Conn.: Yale University Press.

80. Sassen, S. (1994). *Cities in a world economy.* London: Pine Forge.

81. Sassen, S. (1996). "The global city". [In: S. Feinstein & S. Campbel (eds.), *Readings in Urban theory*, pp. 61-71.] Oxford: Basil Blackwell.

82. Sassen, S. (1998). Cities in the global economy. *Alphabet City*, 6, 172-176.

83. Silberberg, Mina. (1998). Balancing antonomy and dependence for community and nongovernmental oranizations. *Social Service Review*, (Mar), 72(1).

84. Slater, Richard. (1997). Approaches to strengthening local government: lessons from Srilanka. *Public Administration and Development.* 17 (2), 251-265.

85. Sanvely, Keith & Desai, Uday. (2001). Mapping local government-nongovernmental organization interactions: A conceptual framewok. *Journal of public Administration Research and Theory*. (April), 11(2).

86. Strange, S. (1995). The limits of politics. *Government and opposition*, 30(3).

87. Strange, S. (1996). *The retreat of the state: The diffusion of power in the world economy*, Cambridge: Cambridge University Press.

88. Tarrow, Sidney. (1994). *Power in movement: Social movements, collective action, and politics*. New York: Cambridge University Press.

89. Taylor, John A. & Burt, Eleanor. (2000). Not-for-profit in the democratic polity. *Communications of the AMC,* (Jan), 44(1).

90. Taylor, M., Langan, J. & Hoggett, P., (1995). *Encouragingdiversity: Voluntary and private organizations in community care*. Alder shot: Arena.

91. Therborn, Goran. (1995). *European modernity and beyond: The trajectory of European societies 1945-2000.* London: Sage.

92. Therborn, Goran., (ed.) (1999). *Globalizations and modernities: Experiences and perspectives from Europe and Latin America.* Stockholm: Swedish Council for Planning and Coordination of Research.

93. Therborn, Goram. (2000). Globalizations: Dimensions, historical waves, regional effects, normative governance. *International Sociology,* 15(2), 151-179.

94. Uvin, Peter. (1995). Scaling up the grassroots and scaling down the summit: The relations between third world nongovernmental organizations and the United Nations. *Third World Quarterly*, 16 (3), 495-512.

95. Wang, Xu. (*1997). Mutual empowerment of state and peasantry: Grassroots democracy in rural China. *World Development,* 25(0), 143-152.

96. Wieslaw, Kisiel & Taebel, Del. (1994). Poland's Quest for local democracy: The role of polish Mayors in an uncertain environment. *Journal of Urban Affairs*, 16(1), 51-66.

97. Wood, Ellen. (2000). NGOs: More powerful than ever. *The Ecologist,* (Apr), 30(2).

❁❖❁❖❁

الملاحظـات :

(١) في دراسة أجريت في بريطانيا من قبل Henley Centre، أظهرت أن الثقة العامة في الخدمات المدنية- الحكومية تراجعت من ٤٦٪ عام ١٩٨٣ إلى ١٧٪ عام ٢٠٠٠. وأن الثقة في الجهاز الحكومي تدنت من ٥٧٪ عام ١٩٨٣ إلى ٢٢٪ عام ٢٠٠٠. والثقة بالبرلمان تدنت من ٥٤٪ إلى ١٤٪ للفترتين المذكورتين. (Taylor & Burt, 2001: 58; Burt & Taylor, 1999)

ومن ناحية ثانية فإن ثقة المواطنين وانخراطهم في المنظمات التطوعية يزداد. ففي دراسة أجراها: National Council for Voluntary Organizations في لندن، وجد أن ٩١٪ من المواطنين يثقون بالمنظمات التطوعية، وأن كثافة العمل التطوعي ازدادت من ساعتين ونصف يومياً عام ١٩٩١ إلى أربع ساعات يومياً عام ١٩٩٧. (Institute for Volunteering Research. National Survey for Volunteering in the UK, 1997)

(٢) عام ١٩٩٧ استطاعت أكثر من ٦٠٠ منظمة غير حكومية تمثل ٧٠ بلداً أن تخرب مفوضات حكومية عالمية في منظمة التجارة العالمية (WTO)، لوضع قوانين عالمية تتعلق بالاستثمارات الخارجية. وفي عام ١٩٩٩ استطاعت أكثر من ١٠٠٠ منظمة غير حكومية تفشيل جلسة أخرى من جلسات مفاوضات منظمة التجارة العالمية في سياتل - واشنطن، تحت احتجاج أن التجارة المنفلتة القيود تؤذي العمال والمستهلكين والبيئة. وأن منظمة التجارة العالمية لا تحسب حساب المواطنين العاديين. وكان من بين المشاركين:

منظمات حقوق الإنسان Human Rights Watch ؛ واتحادات الطلبة مثل United Students Against Sweatshops ؛ والنوادي المختلفة مثل Sierra Club. ومن المرشح أن تسيطر تلك المنظمات غير الحكومية على الرأي العام العالمي، خاصة فيما يتعلق بالتجارة الدولية، والاستثمارات المالية، والقضايا الاجتماعية، والسكانية، والحركات الفكرية. ومع أن مثل هذه المنظمات تؤدي نشاطات هامة على الصعيد الإنساني والحياتي، إلا أنها تطورت في اهتماماتها لتتدخل في شؤون اقتصادية عالمية وسياسية تحت غطاء حماية العمال، والبيئة، وحقوق الإنسان، والديمقراطية، ورعاية مصالح الأقليات والمستضعفين، والحفاظ على التراث ومؤسساته (Mato, 2000; Business Week, 1999; Frech, 1999)

(٣) على سبيل المثال، استطاعت جمعيات الأزقة والحواكير في منطقة (Oranji) في الباكستان، تأمين المياه الصالحة للشرب وتصريف المبتذل منها لأكثر من ١٠٠ر٠٠٠ شخص. وهناك ما يُقارب ٥٠ر٠٠٠ منظمة غير حكومية باكستانية محلية ومتخصصة تساعد في تأمين الدعم المالي للطبقات الدنيا. وفي الهند هناك

العديد من المنظمات غير الحكومية المهتمة بفضح الممارسات المخلة بحقوق الإنسان. فجمعية Maharashta مثلاً، وبدعم من شبكات المنظمات العالمية لحقوق الإنسان، استطاعت إعادة أربعين مسؤولاً في المالية فصلوا عن وظائفهم. وتلقت طلبات للمساعدة لمتابعة تلك القضايا في المحاكم من قِبَل منظمات محالية وعالمية. (Fisher, 2000)

(٤) صحيح أن المنظمات غيرالحكومية تستفيد من المساعدات والمنح المعطاة لها من قِبَل منظمات حكومية وغير حكومية، إلا أنها تقع أحياناً تحت رقابة الجهة المانحة؛ بحيث أنها تراقب أعمالها وأوجه الصرف. كما حدث تماماً مع الممثلية الأوروبية (European Commission)، ولجنة الارتباط لتطوير المنظمات غير الحكومية في الاتحاد الأوربي (Eurpopean Union)، حين سألت الأولى الثانية عن أوجه صرف مليون يورو مولت بها أعمال تلك المنظمات. وحددت مهلة ٣٠ يوماً كحد أقصى لتقديم الإجابة، مهددة برفع القضية إلى المحاكم وإيقاف المساعدات. (European Report, 2000: 521) ولمزيد من التفاصيل انظر: (European Report, 2000: 105; 551)

(٥) فهناك مثلاً منظمة غير حكومية في الهند تعني بشؤون الطفل (Integrated Child Development Service) تسعى إلى التغيير السياسي في الهند بالتعاون مع منظمات أخرى، وممثليها في المحافظات والأقاليم الحكومية. (Fisher, 2000)، وانظر أيضاً للتفصيل (Dartington, 1998; Leat, 1988).

(٦) الرأسمالية الاجتماعية (Social Capital) . هو ملامح من التنظيم الاجتماعي وظواهره، مثل شبكات الاتصال، والقيم، والأعراف، والثقة، والأمان الاجتماعي، وهذه كلها تسهل عملية التنسيق والتعاون بين أفراد المجتمع لتحقيق منافع وحاجات مشتركة (Putnam, 1995: 67).